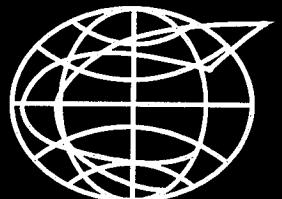


INTOSAI



المجلة الدُّولية للرقابة المالية الحكومية

يناير 1999



January 1999

SP-01-6

A02149

كانون ثانی ١٩٩٩

المجلد (٢٦) العدد الأول

حقوق الطبع : - ١٩٩٨ ، مؤسسة الجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

نشر المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية على أساس ربع سنوي :-
ماير (كانون الثاني) ، أبريل (نisan) ، يوليول (يوليو) ، أكتوبر (تشرين الأول) ، في طبعات باللغات العربية ، والإنكليزية ، والفرنسية ، والألمانية ، والاسبانية باسم المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والخاصة (الانتوساي) . وقد كرست المجلة التي تعتبر المجلة الرسمية الناطقة ببيان الانترنت ، لتحسين إجراءات وأساليب الرقابة المالية الحكومية . وتعبر الآراء والأفكار التي تنشر فيها عن آراء وأنكار رؤساء التحرير أو الأفراد الذين يساهمون فيها ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر المنظمة أو سياستها . ويرجح رؤساء التحرير بالمقالات والتقارير الخاصة والأنباء التي تقدم إلى المجلة ، ويعين إرسالها إلى مكاتب التحرير الموجودة بمكتب الحاسبة العامة الأمريكية على العنوان التالي :

US General Accounting Office , Room 7806,441G Street , NW , Washington , D. C. , 20548,USA (Phone : 202-512-4707. Facsimile : 202-512-4021., Email : <75607.1051@compuserve.com>).

ونظراً لاستخدام الخلية كأداة تعليمية ، فإن المقالات التي يحتمل قيودها أكثر من غيرها هي تلك التي تعالج جوانب عملية للرقابة المالية على القطاع العام . وتشمل هذه الجوانب دراسة الحالات التطبيقية أو الأفكار التي تتعلق بمتاهج بحث جديدة في مجال الرقابة المالية ، أو تفاصيل حول برامج التدريب الخاصة بالرقابة المالية هنا ، ولا تعتبر المقالات التي تتناول ، أساساً جوانب نظرية مناسبة للبنية ، هذه الخلية .

وتوزع الجلدة على رؤساء جميع الأجهزة العليا للرقابة المالية في جميع أنحاء العالم ، والذين يشاركون في أعمال منظمة الانترنت .

اما البقية فيمكّهم الاشتراك في الجملة مقابل خمسة دولارات أمريكية في السنة . وينبغي إرسال الشيكات والمراسلات للحصول على أي من الأعداد بالبريد إلى مكتب إدارة المثلثة على العنوان التالي :

P.O.BOX 50009 ,WASHINGTON D.C 20004 USA

وتحتوي فهرسة مقالات المجلة في فهرس المحاسين الذي ينشره المعهد الأمريكي للمحاسبين العاملين القانونيين ، كما تدرج في محتريات الإدارة . وتشير مقطفات من بعض المقالات المختارة في النشرات التالية :-

**ANBAR MANAGEMENT SERVICES ,WEMBLEY,
ENGLAND**

ENGLAND

المحتوى

الافتتاحية

الإنكوساي السادس عشر - الأربعيني ٣

تقارير مشورة ٢٤

أباء الانتوساي ٢٦

فهرس عام ١٩٩٨ ٢٩

رؤساء التحرير

- فرانز فيدلر رئيس محكمة الرقابة بالنمسا
- لـ . دينيس ديزروثال المراقب العام لكندا
- آمنة عزيز الرئيس الأول لدائرة الحسابات تونس
- ديفيد . مـ . و كـ . المراقب العام للولايات المتحدة الأمريكية
- إدوارد روكي لإنذار المراقب العام لفتوبيلا
- رئيس مؤسسة الجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية
- ليندا لـ . ويكس (الولايات المتحدة الأمريكية)
- رئيس التحرير
- دونالد آر . دراخ (الولايات المتحدة الأمريكية)
- مساعد رئيس التحرير
- ليندا جـ . سيلفاج (الولايات المتحدة الأمريكية)
- الحررون المساعدون
- ولiam ودي (كندا)
- كيوشى أكمورو (اوساساي - اليابان)
- لوزين شيكالو (السيباساي - الثونغا)
- ميشيل سي جـ بيتر (الكاروساي - ترينيداد وتوباغو)
- السكرتير العام للبيورو ساي (إسبانيا)
- حبيس حسني (تونس)
- كريستيانا روجاس فاليري (فتوبيلا)
- السكرتيرية العامة الأنتر وسي (النمسا)
- مكتب الحاسبة العامة الأمريكي (الولايات المتحدة الأمريكية)
- الإنتاج / الإدارة
- سرينا تشيس (الولايات المتحدة الأمريكية)
- التمويل
- مكتب المحاسبة العام الأمريكي (الولايات المتحدة الأمريكية)

اعضاء المجلس التنفيذي للانتسابي

- غولريمو راميرز ، رئيس محكمة الحسابات ، الأرجواي - رئيس
- سونغ هن هان ، رئيس مجلس الرقابة والتفتيش ، كوريا - نائب رئيس أول
- توفيق إبراهيم توفيق، وزير الدولة ورئيس ديوان المراقبة العامة بالملكة العربية السعودية - نائب رئيس ثالث
- فرانز بيدلار ، رئيس محكمة الرقابة الجمهورية النمسا ، أمين عام
- آراه آرمسترونخ ، مدير الرقابة ، انتيغ وبربادا
- هوميرو سانتوس، وزير-رئيس محكمة الحسابات في البرازيل
- لوسي غاونيرا ، وزير مفوض - الكاميرون
- دينيس ديزوتال ، مراقب عام كندا
- هيلا فون ويدل ، رئيس محكمة الرقابة في ألمانيا
- فـ كـ شـنـفـلـوـ الـرـاجـعـ وـالـمـاقـبـ الـعـامـ ، المـدـدـ
- غـرـيـغـرـيـوـ بـرـتـاسـ، مـراـقـبـ عـامـ ، الـمـكـسـيكـ
- عـبـدـ الصـادـقـ الـحـلـاوـيـ ، رـئـيـسـ الـمـلـىـنـ الـأـعـلـىـ لـلـحـسـابـاتـ ، الـمـغـرـبـ
- جـارـيـ مـورـكـ اـيـدـامـ ، مـراـقـبـ عـامـ ، النـروـيجـ
- فـيـكـوـرـ اـنـرـيـكـ كـاسـوـلـيـهـ ، مـراـقـبـ لـعـامـ لـبـرـوـ
- الفـرـيـدـوـ جـوسـ دـيـ سـوـسـاـ ، رـئـيـسـ مـحـكـمـةـ الـحـسـابـاتـ ، الـبـرـتـغـالـ
- بوـهـيـفـاـ توـبـلـوـنـتاـ ، مـراـقـبـ عـامـ - توـنـغاـ
- دـيفـيدـ بـمـ ، وـكـرـ ، مـراـقـبـ عـامـ ، الـلـاـيـاـتـ الـمـتـحـدـةـ الـأـمـرـيـكـيـةـ .

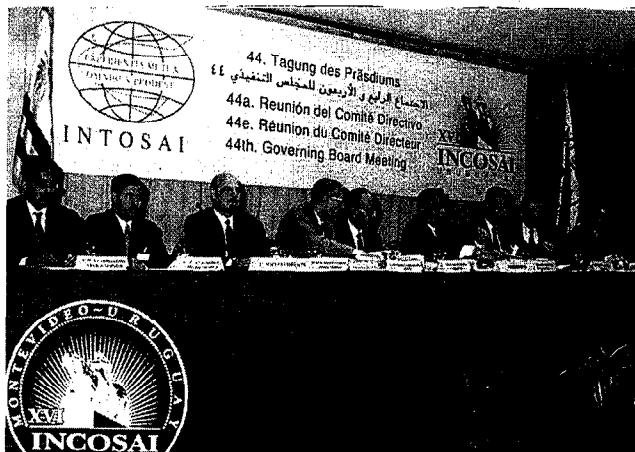
تبادل الخبرات يفيد الجميع

عن ٤٠٠ وف ، ومجموعات عمل ولجان شاركت في النقاش ، مما أسمهم في بث النشاط والحيوية في المؤتمر . إن الصورة الواحدة تعبر عن ألف كلمة ، وكذلك هذا العدد من المجلة الذي خصص لتفصيله وقائع المؤتمر ، والذي ابتدأ بهذه الافتتاحية المصورة التي تعرض بعض وقائع المؤتمر .



إن نجاح أي مؤتمر يعتمد بشكل كبير على الالتزام والعمل الدؤوب من قبل فريق عمل الجهاز الأعلى للرقابة المستضيف ، والذي يعمل دون كلل من وراء الكواليس ، وبIDEO في هذه الصورة إلى جانب السيد غوليرمو راميريز ، الثالث من اليسار رئيس محكمة الحسابات في الإرغواي ، والمستضيف للمؤتمر الإنكوساي ، وبعض أفراد فريق العمل من أسمهم عملهم في إنجاح المؤتمر

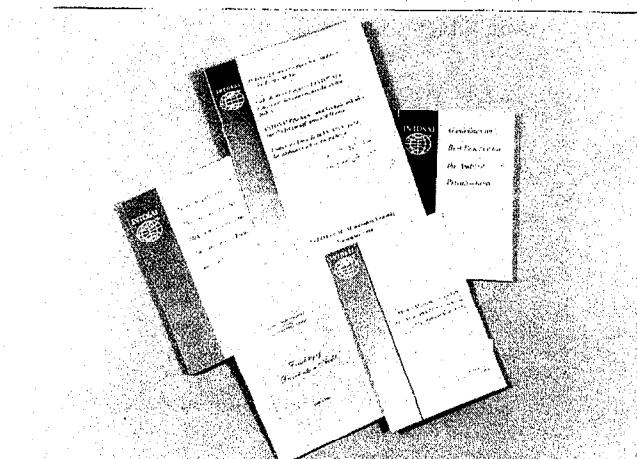
إن الشعار الذي رفعته الإنكوساي "تبادل الخبرات يفيد الجميع" هو بحق الشعار الذي يعكس مأثر الإنكوساي تجاه أعضاءها . ولا يمكن لهذا الشعار أن يكون أكثر وضوحاً مما هو عليه إلا من خلال المؤتمرات الثلاثية الدولية التي تعقدتها الإنكوساي ، حيث ترجم مؤتمر الإنكوساي السادس عشر المنعقد في مونتيفيديو هذا الشعار إلى عمل من خلال مشاركة ما يزيد



كان الاجتماع الرابع والأربعين للمجلس التنفيذي واحد من العديد من الاجتماعات التي تمت كجزء من مؤتمر الإنكوساي السادس عشر ، وقد تبنى المجلس الذي كان يرأسه الرئيس السابق الدكتور شوقي خاطر من مصر التقارير والنشرات المختلفة التي عرضت فيما بعد على المؤتمر ، وتمت الموافقة عليها من قبل جميع أعضاء المؤتمر . وبIDEO في هذه الصورة ممثلون عن الأجهزة العليا للرقابة لكل من المملكة العربية السعودية ، ومصر ، والسكرتارية العامة للإنكوساي والإرغواي .



لم تقتصر أعمال المؤتمر على الجلسات الرسمية ، كما تبين هذه الصورة ، حيث انتهت وفود بولندا وروسيا الفرصة لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المتداول خلال استراحة شرب القهوة



واصلت الإنكوساي إنتاجها للعديد من النشرات المقيدة التي تهم أعضاءها ، وكل من بين النشرات التي تم تبنيها في مونتيفيديو إعلان ليما ، وستور الأخلاقيات في القطاع العام ، وإرشادات بشأن أفضل الممارسات في الرقابة على الشخصية ، وكيف يمكن للأجهزة العليا للرقابة أن تتعاون في الرقابة على المعاهدات البيئية الدولية ، ودليل بشأن الرقابة على أعمال الشخصية ولمزيد من المعلومات حول هذه المنتجات والمنتجات الأخرى الصادرة في مونتيفيديو انظر تقارير منشورة في

مؤتمر الانكوساي السادس عشر

التعاون يعطي نتائج

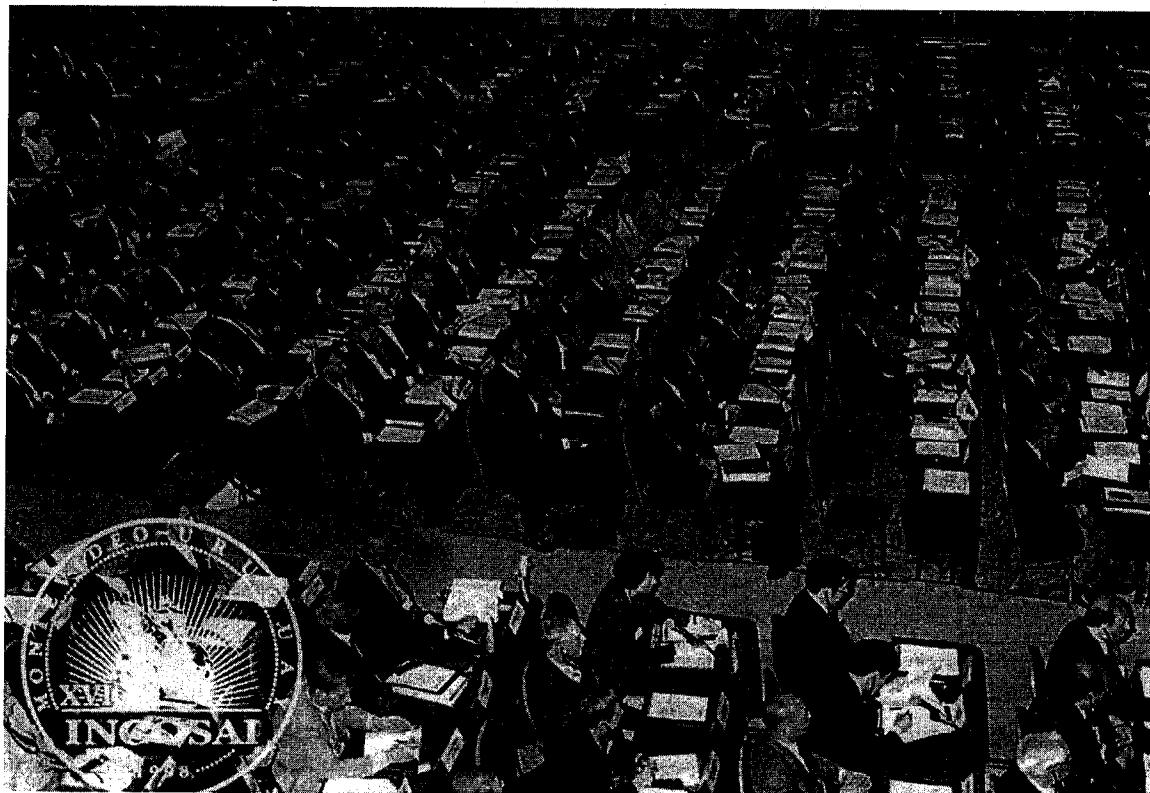
وقد أعيد إصدار الإنتاج المتميز للانكوساي للمنظمة وهو "إعلان ليمـا" باللغات الرسمية الخمسة المعتمدة لدى المنظمة، ووزع في المؤتمر . وتم بالإجماع تبني محصلة إنتاج المؤتمر وهو "إعلان مونتفيديو" ، وذلك خلال الجلسة الختامية الثالثة ، حيث تضمن هذا الإعلان النتائج والتوصيات التي أسفرت عنها مناقشات المؤتمر وال المتعلقة بالموضوع الرئيس للمؤتمر ، وهو "دور الأجهزة العليا للرقابة في الوقاية من العش و الفساد والكشف عنهما" .

حفل الافتتاح

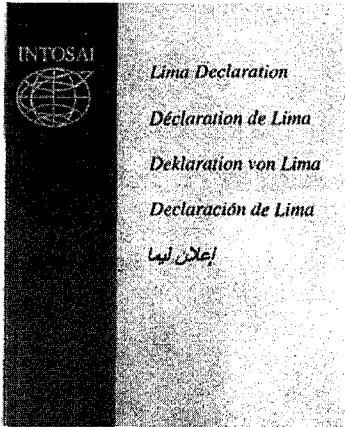
بدأ حفل الافتتاح الرسمي لمؤتمر الانكوساي السادس عشر ببرنامج تضمن كلمات من مسئولي الانكوساي ، وتقديم لجائزتي الانكوساي ، والخطاب الرئيسي الذي ألقاه رئيس الأرغواي الدكتور جوليو ماريا سانغونوتي . وقد بدأ الحفل بكلمة ألقاها الرئيس السابق للانكوساي ، الدكتور شوقي خاطر ، رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات في مصر الذي استعرض العديد من الأمثلة حول التعاون الإقليمي والدولي بين أعضاء الانكوساي . واختتم الدكتور خاطر كلمته بالتعبير ، وبالنهاية عن جميع المشاركين عن تقديره لمحكمة الحسابات في الأرغواي للإعداد الممتاز للمؤتمر ، والاستضافة الكريمة للمشاركين في المؤتمر .

لا يمكن لشعار الانكوساي "تبادل الخبرة يفيد الجميع" أن يكون أكثر وضوها إلا من خلال المؤتمرات الثلاثية السنوات الدولية التي تعقدتها الانكوساي . وقد ترجم مؤتمر الانكوساي الدولي السادس عشر للأجهزة العليا للرقابة المنعقد في مونتفيديو هذا الشعار إلى عمل ، من خلال مشاركة ما يزيد عن ٤٠٠ وفد ومرأب من ١٢٧ دولة عضو، ومنظمات دولية شاركت بشكل فعال فيما يزيد عن ٦٠ مجموعة نقاش، وجلسات تامة، ولجان ، واجتماعات لمجموعات عمل إقليمية .

وقد أسفرت المشاركة الكاملة للعديد من الأعضاء سواء في المؤتمر أو في الاجتماعات والمؤتمرات والندوات الأخرى التي تمت خلال السنوات الثلاث منذ انعقاد المؤتمر في القاهرة ، عن العديد من الإنجازات الهامة للانكوساي . وعند اختتام المؤتمر السادس عشر في ١٤ تشرين ثاني ، تبنت الوفود بما يتلائم ومتطلباتها ما يزيد عن ٢٠ معيارا ، إرشادا ، ومنتجات أخرى . وصادقت على خطط عمل الثلاث سنوات للجان التالية للانكوساي . وقد وافقت الوفود أيضا على تشكيل قوتين عاملتين لوضع السياسات والإجراءات للجوانب المختلفة لعمليات الانكوساي ، وانتخبت خمسة أعضاء جدد للمجلس التنفيذي .



جمع ما يزيد عن ٤٠٠ من وفود ، ومرأب من ١٢٧ دولة ومنظمة دولية لحضور حفل الافتتاح والجلسة العامة الأولى في القاعة الكبرى في
فندق فيكتوريا بالاس ، مكان انعقاد المؤتمر



النشرة المتميزة للانتوساي ، اعلن ليماء، التي أعيد نشرها باللغات الرسمية الخمسة للانتوساي بما في ذلك اللغة العربية (أول مرة) مستخدمن الشعار الجديد للانتوساي ، وتم توزيعها على المؤتمر

تقديم جائزتي كاندوتش وستاتس

للمرة السادسة في تاريخها ال ٤٥ سنة ، قدمت الانتوساي جائزتين في مؤتمر مونتفيديو ، الأولى تقديرًا للإنجازات المستمرة للجهاز الأعلى للرقابة ، والثانية لأفضل مقال نشر في المجلة خلال الفترة من ١٩٩٥ - ١٩٩٧ . وقد سميت الجائزة باسمي صاحبيها يورغ كاندوتش ، وآلمر بستاتس .



فاز بجائزة يورغ كاندوتش الجهاز الأعلى للرقابة الهندي لإسهاماته في البرامج المختلفة للانتوساي، وقد قدم السيد فرانز فيدلر، السكرتير العام الجائزة للسيد ف. ك شنغو ، المراقب العام للهند خلال حفل الافتتاح

وقد تسلمت الهند جائزة كاندوتش في مونتفيديو ، وذلك تقديرًا لقيادتها الحكيمية وإسهاماتها الكبيرة للانتوساي ، والاسوساوي ، وللجنة الرقابة على التشغيل الإلكتروني للبيانات التي ترأسها . وقد تسلم الجائزة السيد ف. ك شنغو المراقب العام للهند نيابة عن جهازه . أما جائزة ستاتس فقد منحت للسيد رام بابو نيل ، مكتب المراقب العام لـ نيل عن مقاله "أبعاد الرقابة على الإيرادات " ، والذي نشر في عدد المجلة الصادر في يوليو ١٩٩٦ .

وقد كان السيد غلوميريو راميريز ، المتحدث الثاني في المؤتمر ، حيث حرب بضيوف مونتفيديو والارغواي ، وطرق السيد إلى موضوع المؤتمر منها بأهمية الدور الذي تلعبه لجان الانتوساي ومجموعات العمل في السنوات التي تأتي بين المؤتمرات ، وذكر جميع الأجهزة العليا للرقابة التي قامت بإعداد أوراق وأسهمت في التحضير للمؤتمر . واختتم كلمته بالتعبير عن تقديره للتأثير والجهود التي تبذلها الانتوساي في خدمة أعضاءها ، وتعهد بمواصلة تلك الجهود خلال فترة رئاسته للمنظمة .



الدكتور جوس ماريا سانغونتي ، رئيس جمهورية الارغواي يفتح المؤتمر رسميًا . وفي خطابه الرسمي ، حرب السيد سانغونتي بضيوف الارغواي وهنام على اختيارهم الموضوع الهم والحيوي وهو دور الأجهزة العليا للرقابة في الوقاية من الفساد والفساد والكشف عنهم .

وفي خطابه أمام المؤتمر ، أكد السيد سانغونتي على أهمية مكافحة الفساد ، وهذا الانتوساي لا اختيارها هذه القضية موضوعاً لمؤتمر الانكوساي السادس عشر ، واستعرض السيد سانغونتي هذا الموضوع ضمن الإطار التاريخي مشيراً إلى أهمية الرقابة وجذورها التاريخية العميقة في الارغواي ، وقال "منذ القرن الماضي عندما كانت الأرجواي محافظة إقليمية ، ولم يكن معترف بها بعد كجمهورية مستقلة ، كان حكامها يرون ضرورة إنشاء هيئة مستقلة ل لتحقيق حسابات الدولة ومراجعةها . وعلى الرغم من بساطة نشأتها في تلك الفترة ، إلا أن هذه الهيئة عرفت من حيث المفهوم بما عرفت به بعد مضي قرن من الزمن وما نعرفه حالياً بالجهاز الأعلى للرقابة " . ومضى الرئيس سانغونتي مستعرضاً الإسهامات الكبيرة التي تقدمها الانتوساي من خلال التدريب وتطوير المنهجيات ، وإصدار المعايير ، وتشجيع تبادل الخبرات والمعلومات على المستوى الدولي ، واختتم خطابه بالتأكيد على أن الارغواي تعهد بمواصلة دعم هذا العمل خلال السنوات الثلاث القادمة لرئاسة الارغواي للمجلس التنفيذي .



مدعو الموضوع ١ الذين يمثلون مناطق مختلفة من الانتساوي ، الانسوساوي ، السياسي والاولاسيسي والذين اسهموا في انجاح مناقشات الموضوع الفرعى

وبشكل عام ، فقد تم التوصل إلى أنه لا يمكن تجاهل البنية الاقتصادية / الاجتماعية للمجتمع السكاني عند تحليل أو التعامل مع الفساد ، خاصة وأن الامساواة والفقر والعنف في المجتمع هي عوامل تتصل بالفساد ، مما يجعل من الصعب اعتبار الفساد مشكلة منفصلة .

وقد كان الأعضاء على وعي أيضاً بأن مبادئ وأعراف الدولة وقيمها تؤثر على طبيعة الفساد ، ومع أن الجهاز الأعلى للرقابة لا يمكنه أن يفعل سوى القليل بشكل تركيبة المجتمع ، إلا أن بإمكانه التأثير على المنهجيات المستخدمة في مكافحة المشكلة . وتأمل الانتساوي بأن يكون للأجهزة العليا للرقابة من خلال عملها الدور دوراً في نشر الثقافة التي تحدد بالهدى وترسخ القيم والإحساس بالمسؤولية والاستخدام الأثلى للثروة الاقتصادية .

بالإضافة إلى ذلك ، فقد اتفقت الأجهزة العليا للرقابة على أنه من الصعب اكتشاف العديد من أشكال الفساد وتقييم أثرها المالي خاصة وأن الخسائر التي تتکبدتها الدولة قد لا تظهر بالضرورة في السجلات المحاسبية أو البيانات المالية للهيئة العامة ، ومع ذلك فهناك بعض المقاييس الإحصائية التي تعطي مؤشراً على العلاقة بين المؤشرات المختلفة للمال العام والمستويات الملحوظة للفساد .

وكان هنالك إجماع أيضاً على أن القوانين والأنظمة جنباً إلى جنب مع المراقبة والتطبيق الفعال لها من الممكن أن تتفق حائلاً أمام ارتکاب الغش والفساد . ونوهت بعض الأجهزة العليا للرقابة إلى أن الإفراط في فرض القوانين والأنظمة قد يؤدي في الواقع إلى تشجيع الفساد ، والإفراط في التنظيم هو خطير في حد ذاته .

ومن الأمثلة على النواحي المعروضة للفساد في الحكومة بشكل خاص ما يلي :

- تحصيل الضرائب والمصادر الأخرى للإيرادات .
- إدارة المشتريات والعقود .
- امتيازات المعونات المالية والرخص والتصاريح .
- تعيين وإدارة شئون الموظفين .
- الجمارك .
- عمليات الخصخصة .



السيد رام بابو نبالي ، مساعد المراقب العام لنبيال ، الذي منح جائزة آمر ستاتس عن مقاله الذي نشر في هذه المجلة بعنوان "أبعاد الرقابة على الإيرادات" وقد قدم رئيس تحرير هذه المجلة السيد جيمس هنشمان الجائزة للسيد نبالي خلال حفل الافتتاح

الموضوع ١ : دور الأجهزة العليا للرقابة في منع الغش والفساد والكشف عنها

إن اختيار الغش والفساد كموضوع أول لمؤتمر الانكوساوي المنعقد في مونتيفيديو يعكس الوعي المتزايد من جانب أعضاء الانتساوي بهذه المشكلة التي تحدث بمستويات وأشكال مختلفة في الدول الأعضاء .

وقد بدأ بالإعداد للموضوع ١ ، برئاسة المكسيك بالتحضير لأوراق الرئيسية للموضوع الفرعى ١١ "دور وخبرات الجهاز الأعلى للرقابة في الوقاية من الغش والفساد والكشف عنها" (النمسا) ، والموضوع الفرعى ١٢ ، "طرق والتقييمات المستخدمة في الوقاية من الغش والفساد والكشف عنها" (الولايات المتحدة) . وبناء على تلك الأوراق ، فقد أعد ٧٠ جهازاً أعلى للرقابة ١٣٠ ورقة قطبية عرضوا فيها تجاربهم الخاصة . وقد تم تحليل النتائج من قبل رئيس الموضوع ومحررو الموضوع الفرعى ، حيث شكلت تلك النتائج القاعدة لمناقشات الموضوع الرئيسي وأوراق النقاش وساعدت أيضاً على إثارة الجدل والحوار خلال المؤتمر .

وبالإضافة إلى الموضوعين الفرعيين ، فقد القى الخطاب الرئيسي من قبل رئيس الموضوع السيد جافير كاستيلو من المكسيك ، والذي استعرض من خلاله النقاط والقضايا الرئيسية المتعلقة بالموضوع ووضعها ضمن إطار أوسع ، وقد إطار العمل المفاهيمي للمناقشات اللاحقة للموضوع الفرعى . وطوال مناقشات الموضوع ١ كان هنالك إجماع على أن الفساد ينبع في جميع الأنشطة الحكومية ، وهو لا ينبع في الحكومة فقط ، بل في جميع طبقات المجتمع . وأقرت وفود الانتساوي أيضاً بأن الفساد في الحكومة يؤدي إلى تبذيد الموارد وإضعاف التموي الاقتصادي ونوعية الحياة والإفلات من مصداقية الحكومة وفعاليتها . وقد أشارت بعض الوفود إلى أنها لاحظت وجود ارتباط قوي بين مستويات الفساد وضعف دولة القانون ومؤسساتها وانتهاك حقوق الإنسان .

للرقابة تعتمد دستور الأخلاقيات الرسمي الذي تعتنده الحكومة بشكل علم ، إلا أن العديد من الأجهزة العليا للرقابة قد قامت بنفسها بوضع بعض المعايير الأخلاقية . و عند إعداد دستور الأخلاقيات لهذا الغرض ، مثل (دستور الأخلاقيات للانتوساي) فقد اقترح أن يتم تعریف بعض المبادئ لسلوك الموظفين العاملين مثل الأمانة ، وال موضوعية ، والحيادية ، والمهنية



معنثون عن فريق إدارة المؤتمر يأخذون استراحة قصيرة من مهمتهم ليقفوا للالتقط صورة في الممر الرئيسي لقاعة المؤتمر . ويبدو في هذه الصورة (من اليسار إلى اليمين) الموظفين التاليين من محكمة الحسابات في الأرغواي وهم مدير المؤتمر ، السيد أدولف استيف ، سوزانا لورينزو (مدير العمليات) ، ميجيل أومينتو (مدير التكنولوجيا / المعالجة الالكترونية للبيانات) ، وهكتور خترسيا (مدير خدمات اللغة)

المصادر

صرحت بعض الأجهزة العليا للرقابة بأنها تفتقر إلى المصادر الضرورية التي يمكنها من القيام بعملها . وهذه مشكلة تعتبر خطيرة وتحتاج إلى معالجة بطريقة معينة . والانتوساي نفسها قد تكون وسيلة لحل هذه المشكلة .

الموضوع الفرعى ١ ب . الطرق والأساليب التي تستخدمها أجهزة الرقابة العليا لمنع وكشف الغش الفساد (نائب الرئيس : كوريا، المنسقون : كينيا ، وتونغا ، المقررون : تشيلي ، جنوب إفريقيا ، ضابط الاتصال الفنى : الأوغاد)

على الرغم من أن صلاحيات وأنشطة الأجهزة العليا للرقابة في الوقاية من الغش والفساد والكشف عنهم تتباين بشكل كبير، إلا أنه اتفق بشكل عام على أن المدقق والعمل الرقابي هما عنصران هامان في تخفيض الغش والفساد . واتفق أيضاً على أن الوقاية من الغش والفساد ومنعهما هو أقل تكلفة من التحري والكشف عن الغش والفساد . ومن الجوانب الأكثر أهمية التي تتحقق ضمن الأدوار، القطرية وجلسات المناقشة مثلاً :

- ونوهت الأجهزة العليا للرقابة إلى وجود ضعف متأصل في أنظمة الرقابة الداخلية لبرامج معينة أكثر من غيرها ، وأن تلك البرامج ذات

ومن بين أشكال الفساد الشائعة المذكورة ، اختلاس الأصول ، والمحسوبيه ، والمتاجرة بالنفرذ ، والرشوة . ويجب أن تتم مكافحة الغش والفساد من خلال جهود وطنية طولية الأهداف ومستمرة . وليس من المجدى تقديم وعود غير واقعية بتحقيق تقدم خلال فترة زمنية قصيرة .

الموضوع الفرعي ١ أ . دور وخبرات الجهاز الأعلى للرقابة في منع وكشف الفساد والفساد والكشف عنهما (ثائب الرئيس : المملكة العربية السعودية ، المنسقون : بولندا ، زيمبابوي ، المقررون : الصين ، وسويسرا ، ضابط الاتصال الفني : الارجنتين) .

وقد أكدت مجموعة النقاش على حقيقة أن معظم الأجهزة العليا للرقابة تؤمن بأن مسؤوليتها الرئيسية تجاه الوقاية من الفساد والفساد والكشف عنهمما تكمن في تحسين الشفافية والمساعدة بشكل عام ، وإيجاد البيئة التي تساعد على الحد من فرص ارتكاب الفساد ، وخلق المناخ الملائم لممارسة السلطة الجيدة . وقد كانت القضايا التالية من ضمن القضايا التي تناولتها الأوراق القطرية وجلسات النقاش .

الادارة المالية القوية

عند بحث كيفية التعامل مع الفشل والفساد ودورها في الوقاية والكشف عنهم ، فإنه يتبع على الأجهزة العليا للرقابة أن تقر بأن دعم الإدارة المالية القوية - استنادا إلى تقارير كافية ، وواافية ، وفي الوقت المناسب ، بما في ذلك الإقصاص عن الانحرافات - وأنظمة الرقابة الداخلية الفعالة ، تشكل جميعها عناصر أساسية لدور الجهاز الأعلى للرقابة . كما أن إيجاد إطار عمل قوي للمعايير يوفر القاعدة لمثل هذا الدور . واتفقوا أيضا على أن تأسيس وحدات الرقابة الداخلية واللجان الرقابية من الممكن أن يسهم في تحقيق إدارة مالية قوية .

الصلاحيات الرقابية

معظم الأجهزة العليا للرقابة ترى أن صلاحياتها الرقابية كافية ، مع أن البعض الآخر يرى أن منحه المزيد من الصلاحيات لإجراء التحقيقات قد يكون مفيدا . والأجهزة العليا للرقابة لا تملك في العادة الصلاحيات لمقاضاة مرتكبي أعمال الفساد التي قد تكون خارج نطاق مخرجاته الرقابية . والبعض الآخر ناقش صعوبة تنفيذ تلك التحقيقات في ضوءحقيقة أن المخرجات الرقابية التي تنتج عن العمل الرقابي للجهاز الأعلى للرقابة لا تصمم في العادة من أجل التحقق من السلوك غير السليم للموظف العام . ومن الممكن لتلك الأجهزة العليا للرقابة التي تملك صلاحية إجراء التحقيقات أن توسيع رقابتها لتشمل جمع الأدلة بشأن السلوك غير السليم . بالإضافة إلى ذلك فقد أكدت بعض الأجهزة العليا للرقابة على أن توفير صلاحيات تحقيقية معينة هو أمر ضروري، حيث ان مسؤولية التحقيق والمقاضاة تقع ضمن صلاحيات هيئات عامة أخرى مختصة، وضمن إدارة الهيئة الخاضعة للرقابة نفسها . ونوهوا إلى أن الجهاز الأعلى للرقابة بمقدوره المحافظة على تعاون وثيق مع تلك الهيئات من خلال تحديد "الممارسات الأفضل" واستخدام تلك الممارسات كمؤشرات .

الخدمة العامة

وهنالك قضية أخرى أثيرت خلال المناقشات وهي الحاجة إلى الموظفين العاملين الذين يتصفون بالأمانة، والكفاءة ، والت حفز الجيد للعمل . وفي الحقيقة يجب على الأجهزة العليا للرقابة أن تشجع اختيار الموظفين العاملين بناء على استقامتهم وكفاءتهم . وعلى الرغم من أن بعض الأجهزة العليا

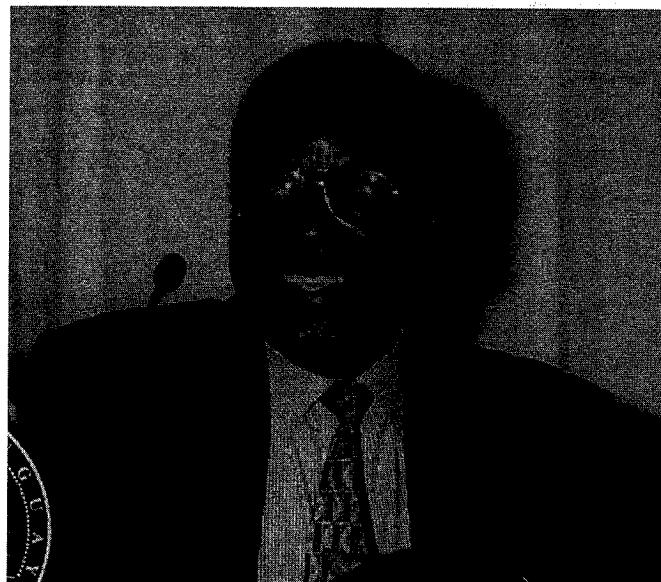
- ورد في إعلان لـما الذي تبنته الانتساوي في عام ١٩٧٧، اتفقت الأجهزة العليا للرقابة على أنها يجب أن تكون مسلطة وان تتمتع بالصلاحيات الملائمة التي تمكنت من الإسهام بفاعلية في مكافحة الفساد والفساد . واتفق أيضاً بأن على الأجهزة العليا للرقابة وأليها كان ذلك ملائماً أن تقوم بما يلي :
١. السعي للحصول على مستوى ملائم من الاستقلالية المالية والتشغيلية، والعمل على توسيع نطاقها الرقابي .
 ٢. القيام بدور أكثر فاعلية في تقييم كفاءة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية والأنظمة المالية وإجراء متابعات مستمرة على تطبيق توصيات الأجهزة العليا للرقابة .
 ٣. زيادة تركيز إستراتيجية الرقابة على التواهي والعمليات المعرضة للغش والفساد من خلال تطوير مؤشرات مخاطر عالية للغش .
 ٤. إيجاد وسائل فعالة لنشر التقارير الرقابية والمعلومات ذات العلاقة بين عامة الشعب بما في ذلك تطوير علاقات جيدة مع وسائل الإعلام .
 ٥. إنتاج تقارير رقابية ملائمة وقابلة للفهم والقراءة من قبل المستخدمين .
 ٦. إيجاد علاقات تعاون وثيقة وتبادل جيد للمعلومات مع الأجهزة الوطنية والدولية الأخرى التي تقوم بمكافحة الفساد .
 ٧. تكثيف عملية تبادل الخبرات بشأن الغش والفساد مع الأجهزة العليا للرقابة الأخرى .
 ٨. تشجيع وضع إجراءات لإدارة شئون الموظفين للخدمة العامة لاختيار وتحفيز الموظفين الذين يتمتعون بالأمانة والكفاءة والمحافظة عليهم .
 ٩. تشجيع وضع أدلة للإفصاح المالي للموظفين العاملين ومراقبة الاسترداد بها ، كجزء من الأعمال الرقابية المستمرة .
 ١٠. استخدام دستور الأخلاقيات للأنتساوي للارتقاء بمستوى المعايير الأخلاقية للخدمة العامة .
 ١١. دراسة إيجاد وسائل أكثر فاعلية لتسليم والتعامل مع المعلومات التي تقدم من الجمهور حول اكتشاف مخالفات .
 ١٢. متابعة الأعمال المتعلقة بالغش والفساد والمنفذة من قبل اللجان ومجموعات العمل الحالية للأنتساوي ، على سبيل المثال ، سوف تدرس لجنة المعايير الرقابية تلك القضايا كجزء من دليل التطبيق الذي تقوم بإعداده ضمن إطار عمل موحد أكثر شمولية .

الموضوع ٢ : "تحسين ممارسة السلطة العامة من خلال عمل الأجهزة العليا للرقابة ونتائج أعمال اللجان ومجموعات العمل التابعة للأنتساوي "

خلال فترة الثلاث سنوات الفاصلة بين مؤتمر الانتساوي الخامس عشر ومؤتمر الانتساوي السادس عشر، تمكنت اللجان الدائمة الخمسة ومجموعات العمل الثالثة من استكمال العديد من الأنشطة ، إصدار العديد من المنتجات المفيدة، (انظر تقارير منشورة ، ص ٢٣ التي تضم قائمة كاملة بذلك المنتجات) . ومن الواضح بأن مفهوم " الحياة بين المؤتمرات " هو في تطور مستمر ، حيث ازداد عدد الأجهزة العليا للرقابة التي شارك في أعمال اللجان ومجموعات العمل ، وازداد عدد الأنشطة مثل عقد الندوات والاجتماعات ، وتبادل المنشورة .

المخاطر العالية بطبيعتها أو نظامها تخلق بيئة ملائمة لارتكاب الفساد .

- واتفق الأجهزة العليا للرقابة بشكل عام على أنه يتوجب عليها أن تزيد من فاعلية متابعتها الدقيقة بشأن تطبيق التوصيات ، على الرغم من أن معظمهم صرحاً بأنه لا يوجد لديهم نظام رسمي لمتابعة تطبيق التوصيات . - وقد ذكر بين الفينة والأخرى بأنه غالباً ما يصعب تحديد مؤشرات الفساد ، ومع ذلك فالمؤشرات العامة موجودة دائماً، ويجب على المدققين أن يعتمدوا على الخبرة الفنية ، والحكم المهني ، والفهم الواضح لكيفية ارتكاب الفساد ، لكن يتم تمييز تلك المؤشرات بنجاح . ومعظم الأجهزة العليا للرقابة تدرك بأن نقص الخبرة والتدريب هما العائق الأكبر في تلك الناحية . واتفق الأجهزة العليا للرقابة بشكل عام على أنه يجب أن يكون هناك تعاون وثيق بين الأجهزة العليا للرقابة من أجل تبادل الخبرات المتعلقة بالغش والفساد .



إن التزام المدققين العاملين بإدارة الموضوع ساعد كثيراً على إنجاح المؤتمر، ويبعد في الصورة هنا السيد إيريك هاريد المدقق والمراقب العام لزمبابواي ، الذي عمل ك وسيط للموضوع الفرعى ١

إن موقف الجهاز الأعلى للرقابة فيما يتعلق بالإفصاح المالي (الإفصاح عن الأصول والفوائد) من قبل الموظفين العاملين يختلف بشكل كبير بين جهاز وآخر ، من الذي ينفع ، وما الذي يتم الإفصاح عنه ، ومن الذي يجب أن يكون مسؤولاً عن مراجعة الأمور التي يتم الإفصاح عنها . معظم الأجهزة العليا للرقابة صرحت بأن مسئولية مراجعة الإفصاح يجب أن تكون بيد الحكومة وليس بيد الجهاز الأعلى للرقابة . وقد أشار البعض إلى أن الإفصاح قد أثبت فاعليته في منع الغش والفساد ، في حين لا يؤمن البعض بجدوى مثل هذا الإفصاح . ومع ذلك فمعظم الأجهزة العليا للرقابة صرحت بأن دلائلها تحتاج إلى بعض الإفصاح المالي وخاصة من قبل كبار الموظفين العاملين .

توصيات الموضوع ١

توصلت الوفود إلى أن الغش والفساد مما من المشاكل الخطيرة التي تؤثر على الدولة بأكملها بدرجات مختلفة وأن على الأجهزة العليا للرقابة أن تعمل على خلق البيئة التي تساعده في منع ارتكاب الفساد . وبناء على ما

ضمن مجتمع الانتساوي (ج) تشكيل قوة عاملة لتأسيس بنية اتصال تحتية ضمن الانتساوي واعداد تصاميم وإجراءات موحدة لتلك الغاية . وقد تبني مؤتمر الانتساوي السادس عشر جميع المناقشات ، والنتائج والنص الكامل لجميع التوصيات لكل واحدة من اللجان ومجموعات العمل الثمانية، والتي سيرد ذكرها لاحقاً والتي تم استخراجها من إعلان متنيفيديو.



الموضوع ٢ برئاسة محكمة الرقابة في هولندا ، الذي أدير من قبل (من اليسار إلى اليمين ، السيدة ساسكيما ستوفيلنخ ، عضو ، السيد هينيخ كونينغ ، رئيس ، السيد توبيار ويتيفن ، سكريتر عام . وقد نعمت هولندا بدوراً رئيساً في تنسيق وتلخيص عمل الموضوعات الفرعية الثمانية التي شكلت الموضوع ٢

الموضوع الفرعي ٢ أ : لجنة المعايير الرقابية (الرئيس : السويد ، المنسق : ناميبيا ، المقرر : استراليا ، ضابط الاتصال الفني : الارغواي) نقاش هذا الموضوع الفرعي أربعة قضايا رئيسة هي : إعداد الأدلة بشأن تطبيق المعايير الرقابية ، وإعادة هيكلة المعايير الرقابية ، وتطوير منهجية لتوحيد تصاميم ببليوغرافيا الانتساوي على الإنترن特 ، واستخدام الأجهزة العليا للرقابة لمعايير الرقابة ودستور الأخلاقيات للانتساوي في أعمالهم لمنع الغش والفساد والكشف عنهم.

وقد تركزت المباحثات بشكل عام على حقيقة أن إطار عمل المعايير الرقابية الموسع الموجود حالياً يتكون من الوثائق التالية : إعلان ليما ، الذي يشكل بمباذنه الشاملة القاعدة للرقابة في القطاع العام : دستور الأخلاقيات ، الذي يتضمن المبادئ والقيم التي توجه العمل اليومي للمدققين والتي تمثل المستوى أو المرحلة. القامة في إطار العمل : المعايير الرقابية والتي تستند على المسلمات والمبادئ المتعلقة بتنفيذ العمل الرقابي : الإرشادات ، والتي تعتبر المستوى الرابع الذي يوفر المساعدة العملية لكل جهاز أعلى للرقابي في تطبيقه للمعايير بما يتلائم مع النظام الرقابي لبلده .

إعادة هيكلة المعايير الرقابية

فيما يتعلق بمقترح مراجعة وتحديث المعايير الرقابية ، فقد أشار الأعضاء إلى أن نصوص ومحفوظات المعايير لا تزال بشكل عام ملائمة وذات علاقة. ومع ذلك فقد أشار الأعضاء إلى وجود إزدواجية في قواعد السلوك المتضمنة في دستور الأخلاقيات الحالي وتلك المتضمنة في المعايير الرقابية . وعلاوة على ذلك فإن التطور السريع في الرقابة على بعض النواحي مثل تكنولوجيا المعلومات ورقابة البيئة لم يتم تغطيته بشكل واف في المعايير الموجودة حالياً . ويشجع هذه العاملان على القيام بإعادة

واستمرت اللجان ومجموعات العمل في لعب دور رئيس في مؤتمرات الانتساوي الثلاثية ، حيث تقوم بعرض نتائج عملها وتقدم اقتراحاتها لخطط عمل الثلاث سنوات القادمة . وجميع المنتجات التي قدمت في مونتفيديو، بالإضافة إلى خطط العمل التي سنتفذ بين عام ١٩٩٨ و المؤتمر القادم عام ٢٠٠١ ، قد تم تبنيها . وفي مؤتمر الانتساوي السادس عشر ، خصصت اللجان ومجموعات العمل جزءاً من مناقشاتها لمناقشة مسألة كيف يمكنها الإسهام في دعم ممارسة السلطة الجيدة ومكافحة الغش والفساد . وقد اتفقت الوفود في الرأي على أن الأجهزة العليا للرقابة يمكنها أن تلعب دوراً هاماً في دعم ممارسة السلطة الجيدة . فمن خلال تشجيع الإدارة المالية السليمة، والشفافية والمساعدة في القطاع العام تستطيع الأجهزة العليا للرقابة على سبيل المثال أن تسهم في تحسين إدارة القطاع العام والعملية الديمocrاطية . بالإضافة إلى ذلك ، فإن مثل تلك الجهود توفر الحماية الملائمة ضد الفساد. وعلى وجه التحديد ، فقد تم التأكيد على أن المعايير ذات التوعية العالمية هي أدوات هامة لمكافحة الغش والفساد . ومن الأمثلة التي يمكن الاستشهاد بها في تلك الناحية هي " إطار عمل المعايير المحاسبية " للانتساوي ، و"دليل التطبيق" الملحق به ، وللذين من الممكن أن يساعدوا إلى حد كبير في تحسين البيئة التي تدار فيها الشؤون المالية ورفع مستوى الشفافية في التقارير المالية ، الأمر الذي يساعد في الوقاية من الغش والفساد والكشف عنهم .

وهناك عدد من القضايا التي أثيرت ضمن كل مجموعة من مجموعات نقاش الموضوع الفرعي الثمانية والتي شكلت الموضوع ٢ ، وقد تم تلخيصها وجمعها من قبل دولة هولندا ضمن دورها كرئيس للموضوع ٢ . و كان من ضمن القضايا الأساسية المشتركة التي نوقشت الحاجة إلى المزيد من التعاون والتنسيق بين اللجان الثمانية ومجموعات العمل . وقد أشارت العديد من الوفود على سبيل المثال ، إلى أنه يجب أن تدرس المخرجات الأخيرة حول الدين العام ، والمعالجة الإلكترونية للبيانات ، والبيئية ، والشخصية ، وتقدير البرامج من قبل لجان التدقيق ، والمحاسبة ، والرقابة الداخلية ، وأن يتم تضمين تلك المخرجات ضمن منتجاتها إن كان ذلك ملائماً . ومن القضايا ذات العلاقة أيضاً ، الحاجة إلى إعداد وتطبيق أساليب عملية لتبادل المعلومات ونشرها بين اللجان ومجموعات العمل ، وبينهم وبين أعضاء الانتساوي بشكل عام . وقد أسفرت هذه المناقشات عن التوصيتين التاليتين المتعلقتين بعمل جميع اللجان ومجموعات العمل الثمانية، واللتين تم تبنيهما من قبل جميع أعضاء المؤتمر .

١. يتعين على جميع اللجان الدائمة ومجموعات العمل أن تحدد نواحي الاهتمام المشترك مع اللجان ومجموعات العمل الأخرى ، وذلك لتنسيق أنشطتهم وتقديم التقارير بشأن نتائج عملهم ومجالات الأنشطة المشتركة الممكنة إلى مؤتمر الانتساوي السابع عشر .

٢. من أجل تحسين الاتصال بين اللجان الدائمة ومجموعات العمل وبين جميع أجهزة وأعضاء الانتساوي فإنه يقترح تبني الإجراءات التالية ، بالإضافة إلى استخدام لنسخ الصلبة للوثائق (أ) تصميم صفحة فهرسة على شبكة الانترنت وربطها بجميع الصفحات وعنوان البريد الإلكتروني ضمن مجتمع الانتساوي ب) تشجيع استخدام وحدات الذاكرة الثابتة لترزيع كم هائل من المعلومات ، مثل الأدلة ، والبليوغرافيا ، ومحفوظات البرامج



مجموعات العمل الإقليمية السبعة للانتوساي يديرون اجتماع عمل كجزء من برنامج المؤتمر . ويدو في هذه الصورة مسؤولون من المنظمة الإفريقية للأجهزة العليا للرقابة (الافروساي) خلال الاجتماع وهم: السيد لوبيولد اوبريفو، بوركينا فاسو ، والستة لوسي غوانميزيا ، الكاميرون ، والسيد كوزي كنادي ، توغو، والسيد جون روبيسون ، غامبيا

توصيات الموضوع الفرعى ٢

توصي اللجنة بما يلي :

١. مع وجود دستور الأخلاقيات الحالى للانتوساي يصبح لدى الانتوساي مجموعة متكاملة من المعايير التي تعزز استقلالية الأجهزة العليا للرقابة وأنشطتها .
٢. تقر اللجنة الحاجة إلى إعادة هيئة المعايير الرقابية من أجل توضيح أوجه الترابط بين دستور الأخلاقيات والمعايير الرقابية ، وتسهيل عملية تحديد وإضافة المعايير والمحافظة على المعايير الرقابية كوثيقة حية وذات علاقة .
٣. تقر اللجنة الحاجة إلى وضع إرشادات بشأن تطبيق المعايير الرقابية والتي تأخذ بعين الاعتبار اختلاف الظروف بين الأجهزة العليا للرقابة المختلفة من حيث الثقافة ، واللغة ، والنظام التشريعى والاجتماعى . وهذا العمل من الممكن أن يتم بالتشاور مع اللجان الدائمة ومجموعات العمل الأخرى من أجل تعزيز التوافق .
٤. تقر اللجنة الحاجة إلى إعداد منهجية لتوحيد صيغ وإجراءات بيليوغرافيا الانتوساي على شبكة الانترنت . وهذا العمل يجب أن يتم بالتعاون مع اللجان الدائمة ومجموعات العمل الأخرى ، وبمشاركة السكرتارية العامة للانتوساي أيضا .
٥. تشجع اللجنة الأجهزة العليا للرقابة أن تأخذ بعين الاعتبار أهمية تطبيق المعايير الرقابية المقبولة قبولا عاماً ومعايير السلوك للمدققين كوسيلة لإلصاقها في الوقاية من الغش والفساد والكشف عنهم .
٦. تشجع اللجنة الأجهزة العليا للرقابة على القبول بدور أكثر فاعلية في زيادة الوعي الأخلاقي ضمن القطاع العام ، من خلال تنفيذ أعمال ذات جودة عالية ، وإجراء مناقشات حول المعايير الأخلاقية مع الجهات الخاضعة للرقابة والأطراف الأخرى ذات العلاقة ومن خلال استقلاليتها ، ونزاهتها ، وسلوكها الجيد .

هيكلة للمعايير الرقابية بهدف توضيح أوجه التشابه بين دستور الأخلاقيات والمعايير الرقابية ، وهذا الأمر سوف يسهل أيضاً المزيد من التحديث ويساعد في الإبقاء على المعايير الرقابية كوثيقة حية وذات علاقة . إن آلية إعادة الهيكلة سوف تأخذ بعين الاعتبار أيضاً وجهات نظر الأعضاء بشأن إمكانية تضمين جوانب أخرى مثل رقابة الأداء ، والرقابة الداخلية ، والغض ولفساد .

تطوير منهجية لتوحيد تصاميم بيليوغرافيا الانتوساي على الانترنت

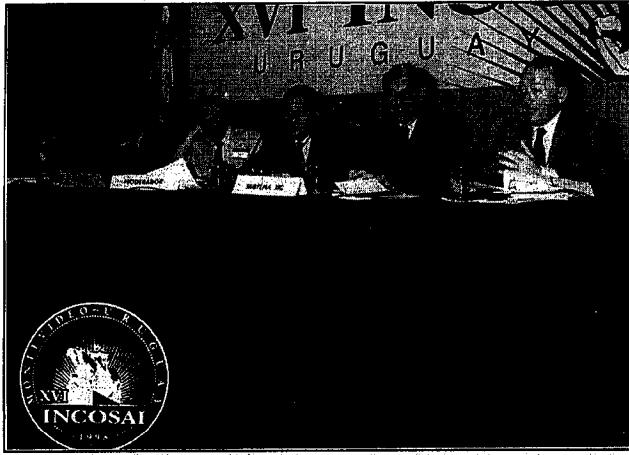
اتفق على أن الطريقة الأسهل والأقل تكلفة في ضمان التحديث المستمر للبيليوغرافيا هو إدخالها على شبكة الانترنت . لكي تتمكن الأجهزة العليا بعد ذلك من الاستمرار في تحديث المعلومات المتعلقة بمنتجاتها . إن مثل هذا الحل يحتاج إلى إجراءات وتصاميم موحدة . وقد تمت الإشارة إلى أن مثل هذا العمل التطويري يجب أن يتم بالتعاون مع اللجان الدائمة ومجموعات العمل الأخرى وبمشاركة السكرتارية العامة للانتوساي .

استخدام الأجهزة العليا للرقابة للمعايير الرقابية ودستور الأخلاقيات في عملهم للوقاية من الغش والفساد والكشف عنهم

أشارت الوفود إلى أن جميع عناصر المجتمع يجب أن تكون مسؤولة عن العمل وفقاً للمعايير الأخلاقية العالمية . وأن الوقاية من الغش والفساد والكشف عنهم هي ليست المهمة الأساسية للجهاز الأعلى للرقابة ، على سبيل المثال ، تنص المعايير الرقابية للانتوساي بشكل صريح على أن مسئولية ضمان وجود أنظمة رقابة داخلية كافية في الهيئة الخاضعة للرقابة لحماية مواردها تقع على عاتق الهيئة الخاضعة للرقابة نفسها لا على المدقق . ومع ذلك ، فإن استقلالية وحيادية الأجهزة العليا للرقابة ووجود الموظفين المؤهلين تأهيلاً عالياً والذين يعملون وفقاً لمعايير السلوك الأخلاقى والمعايير الرقابية المقبولة على المستوى الدولي من الممكن أن تكون عوامل رادعة لإرتكاب الغش والفساد .

وأتفق الأعضاء على أن للأجهزة العليا للرقابة دور ثانوي في رفع مستوى الوعي الأخلاقي في القطاع العام من خلال تنفيذ أعمال رقابية عالية المستوى من قبل موظفين مؤهلين من ذوي المهارات الملازمة ، ومن خلال إثبات موضوعيتها وأمانتها وسلامة إجراءاتها . واتفق الأعضاء أيضاً على أن نشر المعايير الرقابية ودستور الأخلاقيات للانتوساي سوف يشجع على الاهتمام بالمفاهيم الأخلاقية والتعرف على دور وعمل الجهاز الأعلى للرقابة . ومن الملائم للأجهزة العليا للرقابة ، مسلحين بالدستور الأخلاقية الخاصة بهم ، إجراء مناقشات حول أهمية توفير المعايير الأخلاقية العالمية مع الأجهزة العليا للرقابة والأطراف الأخرى المعنية .

وقد تم التدوين بشكل خاص خلال المناقشات إلى أن دستور الأخلاقيات يطبق أيضاً على الأجهزة العليا للرقابة . وهناك حاجة أيضاً إلى التأكيد على أن دستور الأخلاقيات يعتبر متاماً لأية دساتير مهنية أخرى ذات علامة ولدستور الخدمة العامة بشكل عام .



مسؤولو الموضوع الفرعى ٢ و يدعون تقريرا حول نتائج مناقشاتهم الفعالة حول الرقابة على الخصوصة

أشارت الوارد أيضا إلى أن الحاجة إلى إعداد تقارير جيدة سوف يؤدي بالضرورة إلى تحسين أنظمة الرقابة الداخلية، والتي تعتبر عوامل أساسية في الوقاية من الغش والفساد والكشف عنهم. وفي هذا الإطار، اقترح بأن تركز الأجهزة العليا للرقابة عملها على مراجعة أنظمة الرقابة الداخلية، وأشار أيضا إلى أن عمل المدققين الداخليين في تلك الناحية من الممكن أن يستخدم بفعالية من قبل الأجهزة العليا للرقابة.

خطة عمل اللجنة للثلاث سنوات القادمة

اقتصرت لجنة المعايير المحاسبية استكمال المشروعات الرئيسية الثلاثة التالية وهي :

١. توسيع دليل التطبيق ليشمل جزءاً يتعلق بمناقشة وتحليل النتائج المالية ونتائج الأداء . وهذا الجزء يوفر الإرشاد لتحليل وشرح النتائج المالية وأداء البرامج خلال فترة معينة وبالمقارنة مع الفترات السابقة عندما يكون ذلك ملائما . ومع إضافة هذا الجزء المتضمن للمناقشات والتحليلات سوف يحتوي الدليل على المكونات الأساسية لتقرير مساعدة يوفر المعلومات للمواطنين حول مساعدة الحكومة عن الموارد المسئولة عن إدارتها .

٢. توفير ملاحظات بشأن مقتراحات المعايير الرقابية الصادرة عن لجنة القطاع العام المنبثقة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين . خلال عام ١٩٩١ ، بدأت لجنة القطاع العام للاتحاد الدولي للمحاسبين بمشروع معايير متعدد السنوات لإعداد مجموعة أساسية من معايير إعداد التقارير المالية الموصى بها وإرشادات للقطاع العام . وسوف تساعد مدخلات اللجنة بشأن تلك المعايير وإرشادات على ضمان أن التقييمات المستقبلية المستندة من تطلعات وأعراف الأجهزة العليا للرقابة قد أخذت بعين الاعتبار ، وإن الإرشادات والمعايير قد أعدت حسب احتياجات الأجهزة العليا للرقابة .

٣. تحديث عملية تطبيق الدليل ليعكس الملاحظات الإضافية التي تم تسلمهما من الأجهزة العليا للرقابة بعد إصدارها الأول بالإضافة إلى المراجعات التي قد تكون ملائمة استنادا إلى مدخلات الأجهزة العليا للرقابة بشأن المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئات مهنية أخرى ، كما أن تحديث الوثائق الأخرى للجنة هو أمر مطلوب أيضا .

وخلال هذا الجزء من الجلسة ، أذلي المشاركون بآرائهم بشأن خطة العمل للثلاث سنوات القادمة . واتفق بشكل عام على أن خطة العمل المقترحة تعتبر ملائمة ومفيدة . وكان هناك دعم قوي لتوسيع الدليل لكي يتضمن

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :
Committee on Audit Standards ,Swedish National Audit Office ,Drottninggatan 89,S-10430 Stockholm, Sweden (tel: 46-8-690-4000;fax:46-8690-4123; e-mail:int@rrv.se).

الموضوع الفرعى ٢ ب: لجنة المعايير المحاسبية (الرئيس: الولايات المتحدة ، المنسق: الكاميرون ، المقرر: كندا ، ضابط الاتصال الفنى : الارغواي)

ركز هذا الموضوع السرعى على عمل لجنة المعايير المحاسبية التابعة لللاتوتساى ، ودارت المباحثات حول ثلاثة موضوعات رئيسية هي : ١. دليل الأجهزة العليا للرقابة لتطبيق معايير المحاسبة - إعداد التقارير المالية على مستوى الدوائر والحكومة بشكل عام (دليل التطبيق) .

٢. فائد دليل التطبيق والمنتجات الأخرى للجنة المعايير المحاسبية في الوقاية من الغش والفساد والكشف عنهم .

٣. خطة عمل اللجنة للثلاث سنوات القادمة .

دليل التطبيق

خلال هذا الجزء من جلسة النقاش ، زود المشاركون اللجنة بمدخلات تتعلق بخبراتهم مستخدمين المفاهيم المتضمنة في دليل التطبيق . واتفق بشكل عام على أن الدليل مفيد جدا للعديد من الأجهزة العليا للرقابة خاصة في تلك الظروف الحالية حيث تتجه الحكومات نحو تبني مفاهيم محاسبة الاستحقاق وتحسين ممارسات إعداد التقارير المالية . وعلى الرغم من أن الدليل لا يزيد بشكل صريح محاسبة الاستحقاق ، إلا أنه يبين مزايا تبني محاسبة الاستحقاق ، وتبعا لذلك فهو أداة فعالة في مساعدة الأجهزة العليا للرقابة التي تعمل في هذا المجال .

وتم التوبيه إلى أن الأجهزة العليا للرقابة لا تملك بشكل عام صلاحية إلزام حكوماتها باستخدام الدليل . ومع ذلك فقد اتفق على أنه يجب على الأجهزة العليا للرقابة أن تشجع حكوماتها على تحسين ممارسات إعداد التقارير المالية من خلال تعزيز استخدام الدليل في دولها عندما يكون ذلك ملائما .

فائدة تطبيق الدليل والمنتجات الأخرى للجنة المعايير المحاسبية

في الوقاية من الغش والفساد والكشف عنهم

أدلت الوارد بعدد من الملاحظات حول كيفية الاستفادة من الدليل والمنتجات الأخرى للجنة في الوقاية من الغش والفساد والكشف عنهم . وبشكل عام ، تعتقد الوارد بأن الدليل يوفر فرصة جيدة لتحسين البيئة التي تدار فيها الشؤون المالية ويوفى مستوى من الشفافية في التقارير المالية يساعد في الوقاية من الغش والفساد والكشف عنهم .

وتم التوبيه أيضا إلى أن مطلب جعل التقارير المالية أكثر علانية يجعل مسئولي المالية أكثر التزاما عند إعدادهم للتقارير المالية . إن تحسين مستوى المساعدة العامة هو رادع قوي للغش والفساد . ومع ذلك فقد اتفق على ضرورة إجراء الرقابة وإعداد التقارير العامة في الوقت المناسب لكي تكون فعالة في تحديدها للغش والفساد . وهنالك عدد من الوارد التي أشارت إلى أن مسئولية الوقاية من الغش والفساد لا تقع ضمن صلاحياتهم المعلنة ، إلا أنه كان هنالك اتفاق عام على أن العملية الرقابية بحد ذاتها من الممكن أن تكشف عن الغش والفساد ومن الممكن أن تكون أيضا رادعا قويا . وأشار أيضا إلى أنه يتبع على الأجهزة العليا للرقابة أن تدرس مخاطر الغش والفساد عند تخطيط نواحي التركيز الرقابي .

٣. إن تتم الموافقة على خطة عمل اللجنة خلال عام ١٩٩٩ إلى ٢٠٠١ كما هو مقرر .

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :
Committee on Accounting Standards, US. General Accounting Office, room 7806, 441 G Street NW, Washington, D.C 20548 USA (tel:202-512-4707; fax: 202-512-4021; e-mail: oil@gao.gov) .

الموضوع الفرعى ٢ ج : لجنة معايير الرقابة الداخلية (الرئيس: المجر، المنسق : بلجيكا ، المقرر : كوستاريكا ، ضابط الاتصال الفنى الإرغواي)

منذ تأسيسها في عام ١٩٨٤ ، وللجنة معايير الرقابة الداخلية ترکز على الجوانب الأساسية الأربع التالية : مفاهيم وأهداف الرقابة الداخلية - توفير الحد الأدنى من مكونات معايير الرقابة الداخلية لتطبيقها من قبل أية جهة إدارية عمل لتطوير هيئة رقابة داخلية معينة - وتنفيذ هيئة رقابة داخلية - ومتابعة دورية لفاعلية هيئة الرقابة المستخدمة . وقد أسفر العمل الأول للجنة عن إصدار إرشادات بشأن معايير الرقابة الداخلية ، والتي تمت المصادقة عليها من قبل مؤتمر الانكوساي الرابع عشر المنعقد في واشنطن عام ١٩٩٢ ، وكذلك عقد مؤتمر دولي في عام ١٩٩٧ ، وبيليغراينا .

وقد أرست ورقة النقاش للموضوع الفرعى ٢ ج القاعدة للمناقشات في مونتيفيديو ، وأسفرت عن التوصل إلى اتفاق حول النقاط الأربع الرئيسية التالية : فقد اتفقت الوفود على أن الورقة بعنوان " إرشاد بشأن إعداد التقارير حول فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية - خبرات الأجهزة العليا للرقابة في تطبيق وتقدير أنظمة الرقابة الداخلية " هي أداة مفيدة للأجهزة العليا للرقابة لإيجاد هيكل رقابة داخلية ، وتعزيز قدراتها ، وتقدير أنشطتها . وقد أشارت اللجنة بالتقدير إلى الأجهزة العليا للرقابة التي أسهمت في إعداد هذه النشرة ، وهي : بوليفيا ، الصين ، كوستاريكا ، مصر ، إيسندا ، اليابان ، هولندا ، نيوزيلندا ، جنوب أفريقيا ، تونغا ، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة .

وقد اتفقت الوفود في الرأي بشأن نتائج كل من المؤتمر المنعقد في بودابست عام ١٩٩٧ ، واجتماع لجنة الخبراء الخاصة المنعقدة في المجر عام ١٩٩٨ ، وأشارت إلى أن مثل تلك الاجتماعات قد برررت على الحاجة إلى توسيع المبادئ المفاهيمية للرقابة الداخلية من خلال تبادل الخبرات بين أعضاء الانكوساي . بالإضافة إلى ذلك ، فإن مثل تلك الاجتماعات قد بينت الحاجة إلى مراجعة إرشادات الرقابة الداخلية الحالية لتحديد مدى الحاجة إلى تحديثها . ووافق أعضاء المؤتمر أيضاً على أن أنظمة الرقابة الداخلية الكافية والفعالة هي طريقة جيدة للمساعدة في الوقاية من الغش والفساد والكشف عنهم .

توصيات الموضوع الفرعى ٢ ج

توصي اللجنة بما يلي :

- ١- يجب على لجنة معايير الرقابة الداخلية أن تأخذ بعين الاعتبار الحاجة إلى تحديث الإرشادات المتعلقة بمعايير الرقابة الداخلية التي تم تبنيها من قبل مؤتمر الانكوساي الرابع عشر المنعقد في واشنطن عام ١٩٩٢ ، مما سيجعلهم أدوات حديثة تدعم إدارة المؤسسات العامة وعمل الأجهزة العليا للرقابة . إن مثل ذلك التحديث قد يتضمن على تصميم نموذج موحد للرقابة الداخلية ، ووضع إرشاد ملائم للتقدير .

جزءاً لمناقشات وتحليلات نتائج الرقابة المالية ورقابة الأداء . وقد عُلق عدد من الأجهزة العليا للرقابة بأن مشروع التحليل والمناقشة هو هام جداً في توفير الفرصة لتجاوز حدود الأرقام وتوفير تحليلات ذات معنى لنتائج أنشطة الحكومة بما في ذلك مناقشة مقاييس الأداء . واتفق أيضاً على ضرورة توفير الإثباتات .



مسؤولو الانكوساي يقفون لالتقط صورة جماعية خلال استراحة الجلسة الثانية ، ويبدو من (اليسار إلى اليمين : السيد إيلدو نيتو دي البا ، من إسبانيا ، ونائب رئيس المؤتمر السيد سونغ هن هان من كوريا ، مستضيف مؤتمر الانكوساي لعام ٢٠٠١ ، والسيد غويلermo راميريز ، من الإرغواي ، رئيس المؤتمر والرئيس الجديد للمجلس التنفيذي ، والسيد فرانس فيدلر من النمسا ، السكرتير العام للانكوساي

وكان هناك اتفاق على أن من المهم للأجهزة العليا للرقابة ممثلة بلجنة المعايير المحاسبية أن تشارك في عملية إلقاء الملاحظات بشأن مسودات عرض الاتحاد الدولي للمحاسبين المساعدة في التأكد من أن آراء وخبرات الأجهزة العليا للرقابة قد أخذت بعين الاعتبار بشكل جيد في المعايير الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين . وأشار أيضاً إلى أن الاتحاد الدولي للمحاسبين يقوم بإعداد المعايير بناء على المعايير المطورة سابقاً والمتعلقة بإعداد التقارير في القطاع الخاص ويقوم بتكييفها حسب ما يتطلبه الأمر لتعكس الطبيعة الخاصة بأنشطة حكومية معينة . وهذا المنهج سوف يحقق الاتساق إلى أبعد حد ممكناً مع محاسبة القطاع الخاص والتي تعتقد العديد من الوفود بأنها ضرورية . وأكدت بعض الوفود أيضاً على أهمية إيجاد روابط بين إعداد التقارير المالية ، وتقارير الموارنة ، وتقارير الإدارية ، كما أن خطة اللجنة المتعلقة بالقيام بتحديث دورى للدليل ولمنتجاته الأخرى قد قوبلت بالقبول من قبل معظم الوفود .

توصيات الموضوع الفرعى ٢ ب

توصي اللجنة بما يلي :

١. أن يصادق المؤتمر على دليل الأجهزة العليا للرقابة لتطبيق المعايير المحاسبية - إعداد التقارير المالية على مستوى الدوائر الحكومية بشكل عام .

٢. أن تقوم الأجهزة العليا للرقابة بشجع حكوماتها على استخدام الدليل عندما يكون ذلك ملائماً ، وذلك من أجل تحقيق الشفافية في التقارير المالية والمساعدة العامة مما سيساعد في الرقابة من الغش والفساد والكشف عنهم .

و ضمن استعداداتها لمؤتمر مونتيفيديو ، قامت لجنة الدين العام بإعداد ورقة نقاش وصفت فيها المنتجات التي أعدتها منذ عام ١٩٩٥ ، وتتناولت القضايا ذات الاهتمام لبرنامج عملها للفترة الزمنية من ١٩٩٨-٢٠٠١ . وفي هذا الإطار ، فقد تم عرض ومناقشة وثيقتي الإرشادات اللتين أعدتا من قبل لجنة منذ مؤتمر الانكوساي الخامس عشر وما - إرشاد بشأن قياس وتعريف الدين الفعلي والدين الظاهري ، ودليل تخطيط وتنفيذ أنظمة الرقابة الداخلية للدين العام .

وفيما يتعلق بالعمل المستقبلي ، فقد تم استعراض قضيتيين عامتين ، الأولى تتعلق باستمرارية وتزايد التعقيد ، والثانية تتعلق بعدم الاستقرار في الأسواق المالية العالمية . حيث أدت تلك الظروف إلى ظهور تحديات كبيرة أمام الحكومات ، وأدت المخاطر العالمية ومستويات التكالفة لخدمة الدين إلى إجبارهم على تطبيق استراتيجيات إدارة الدين ومعايير تقدير مستويات ثبات الدين .

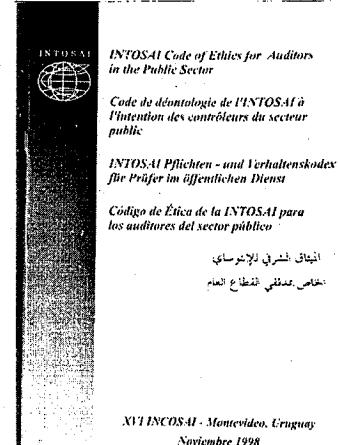
وفي هذا السياق ، فإن العلاقات المتداخلة بين السياسات الاقتصادية والمالية وقيمة وشكل وتكلفة الدين العام ، وبين الدين العام واستقرار الأسواق المالية المحلية والدولية قد أصبحت محل اهتمام جوهري للمشرعين والحكومات . ومهمة إجراء مثل تلك التعديلات وضبط مدى التزام العمليات الإدارية مع إطار العمل الجديد هذا ، يفتح آفاقاً متمامة لرقابة الأجهزة العليا للرقابة ، ويحتاج إلى أساليب ومنهجيات جديدة ، وإلىزيد من الحضور الرقابي الفعال ، والبراعة في تطوير الوسائل الضرورية لمجابهة تلك التحديات . والقضية الثانية تتعلق بحقيقة أن معظم الحكومات لها التزامات إضافية متنوعة وواسعة المدى بموجب القوانين الحالية والتي من الممكن أن تحد من الموارد المالية المستقبلية وتعيق مرونتها المالية المستقبلية وهذه الإلتزامات تشتمل على بعض المطلوبات مثل توفير عائدات التقاعد للموظفين العاملين ، ونطاق أوسع للضمان الاجتماعي الشامل ، والتأمين الصحي ، وضمانات القروض ، وإلتزامات التأمين ، ورسائل المجاملة .

وخلال جلسات النقاش ، قدمت مساهمات عديدة من الوفود التي تمثل جميع المناطق والأنظمة الرقابية . وقد حظيت القضايا المختلفة التي طرحت للمناقشة باهتمام كبير ، وجمعت الإسهامات القيمة لكي تكون موجهاً لعمل اللجنة . وقد بينت مساهمات وتعليلات الوفود بأن الدليل الذي أعد وأصدر من قبل لجنة الدين العام كأداة مساعدة لعمليات الرقابة على الدين العام كان مرجحاً فنياً مفيدة للأجهزة العليا للرقابة . وقد أخذت العديد من المساهمات التي أبدتها الوفود طابع الاقتراحات المباشرة .

وقد بينت العديد من الوفود أن هناك حاجة إلى الإرشاد بشأن طرق تحديد وتعريف بنود الدين العام . كما أن الأساليب والافتراضات المتعلقة بقياس الأدوات المختلفة للدين اعتبرت أيضاً من القضايا الهامة في الرقابة على الدين العام . وأكد آخرون على أن مثل هذا الأمر يعتبر ضروريًا أيضًا باعتباره وسيلة لضمان فاعلية المحددات المفروضة من قبل المشرعين على الرصيد الكلي ، وتكلفة الخدمة ، وصافي المديونية الإضافية للسنة . واتفقت معظم الوفود على أن الإفصاح عن الدين يجب أن يكون شاملًا ومتضمناً لجميع بنود الدين الداخلي والخارجي .

وذكر أيضاً بأن هناك حاجة إلى إيجاد اتصال فعال بين أنظمة الرقابة الداخلية الحكومية ومهمة الرقابة الخارجية للجهاز الأعلى للرقابة . وذكر أيضاً بأن أنظمة الرقابة الداخلية للدين العام يجب أن تقيم من قبل الجهاز

٢. يجب أن تدرس الأجهزة العليا للرقابة تبني تعريف الرقابة الداخلية المتضمن في الإرشاد ، التي تمت المصادقة عليها من قبل مؤتمر الانكوساي الرابع عشر المنعقد في واشنطن عام ١٩٩٢ . ويجب على لجان ومجموعات عمل الانكوساي أيضًا أن تنسق جهودها المتعلقة بالرقابة الداخلية لضمان الاستخدام المترافق للتعریف .



XVII INCOSAI - Montevideo, Uruguay
November 1998

تبني المؤتمر بالتصويت أحدث نشرة لجنة المعايير الرقابية التابعة للانكوساي وهي الميثاق الشرفي للانكوساي الخاص بمدققي القطاع العام

٣. تعيين على لجنة معايير الرقابة الداخلية أن تدعى إلى مؤتمر في نهاية عام ١٩٩٩ أو بداية عام ٢٠٠٠ ، من أجل دراسة القضايا التالية :

- مسؤوليات الإدارة في إيجاد والحفاظ على أنظمة رقابة داخلية ملائمة .
 - دور الرقابة الداخلية والخارجية في تقديم أنظمة الرقابة الداخلية ووسائل وتقنيات التقييم .
 - متابعة توصيات الرقابة الداخلية والخارجية .
 - تقييم مخاطر الرقابة في عمليات الامركزية الإدارية .
 - دراسة التعديلات الممكنة على إرشادات الرقابة الداخلية .
- و يجب أن يتم تضمين نتائج المؤتمر في الكتاب المتضمن لإرشادات الرئيسة بشأن الرقابة الداخلية .

٤. وإدراكًا لأهمية البيليوغرافيا وال الحاجة إلى تحديث محتوياتها وشكلها ، فيجب أن تعمل اللجنة مع اللجان الأخرى ومجموعات العمل التي تقوم حالياً بإعداد وتحديث بيليوغرافياتها من أجل إعداد تصاميم موحدة تسهل الدخول إلى صفحات الأجهزة العليا للرقابة من خلال مراجع مقطعة .

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :

Committee on Internal Control Standards, State Audit Office, Apaczai Csere Janos U. 10, H-1052 Budapest , Hungary (tel: 36-1318-8799; fax: 36-1-338-4710).

الموضوع الفرعى ٢ د : لجنة الرقابة على الدين العام (الرئيس : المكسيك المنسق : البرتغال ، المقرر : الأردن ، ضابط الاتصال الفنى : الارuguay)

عندما قدمت لجنة الدين العام الوثيقة الإرشادية الصادرة عنها لأول مرة إلى مؤتمر الانكوساي الخامس عشر ، جنبًا إلى جنب مع برنامج عملها للورة الثالثة للأعوام ١٩٩٨-١٩٩٥ ، فقد تلقت مقترنات قيمة أخذت بعين الاعتبار عند إصدار وتوزيع دليلها لتعريف الدين العام والإفصاح عنه ، وعند إعداد برنامج عملها .

الأجهزة العليا للرقابة والتعامل معها قبل تاريخ ٢٨ شباط ١٩٩٩ ، وإن تستمر اللجنة في توسيع وتحديث إرشاداتها لكي تبين الطرق التي من خلالها يستطيع الجهاز الأعلى للرقابة المشاركة في الرقابة وتقييم الجوانب المختلفة لعمليات الدين العام .

٣. يتعين على الأجهزة العليا للرقابة أن تشجع إنشاء أنظمة رقابة داخلية وخارجية فعالة لإدارة عمليات الدين العام ، كوسيلة للإسهام بشكل أكبر في الوقاية من الغش والفساد والكشف عنهم في ضوء تزايد تعقد عمليات الدين العام والتي أصبحت ضرورية لاستكمال نفقات الموازنة دون التأثير على استقرار الأسواق المالية المحلية والدولية .

٤. يجب أن تسعى لجنة الدين العام إلى إعداد دليل للأجهزة العليا للرقابة بشأن إعداد الدراسات التي تسهم في زيادة الوعي لدى الهيئات التشريعية والحكومة بشأن تأثير السياسة المالية على أداء إدارة الدين العام .

٥. يتعين على لجنة الدين العام أن تدرس طبيعة وإدارة ومخاطر المطلوبات الحكومية الطارئة الرئيسية مع توجيه لتوفير دليل للأجهزة العليا للرقابة بشأن الطرق التي تستطيع من خلالها تشجيع إجراءات التحديد ، والتسجيل ، والتقييم والرقابة الملائمة لضمان أن الحكومة تقوم بالإجراءات المحاسبية الملائمة التي تبين بأن الالتزامات الرئيسية المحتملة تمثل الالتزامات المالية السنوية بمحملها .

٦. يجب أن تستمر لجنة الدين العام في إيجاد الطرق التي بواسطتها تتمكن من وضع منتجاتها في متناول الأعضاء والأطراف المعنية الأخرى بالفضل وسيلة ممكناً (توزيع نسخ صلبة ، مجلات متخصصة ، توزيع ملفات إلكترونية ، صفحة دائمة على شبكة الإنترنت الخ) .

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :

Committee on Public Debt , Contadoria Mayor de Hacienda, Av. Coyoacan No. 1501,col. Del Valle, Delegation Benito Juarez, Mexico D.F, Mexico (tel : 52-5-534-4792; fax :52-5-534-1891; e-mail:cmhsecrpart@compuserve.com) .

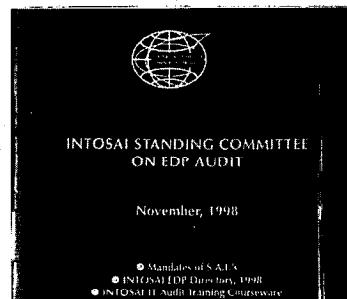
الموضوع الفرعى ٢ - لجنة الرقابة على التشغيل الإلكتروني للبيانات
(الرئيس : الهند ، المنسق : الكويت ، المقرر : الباريادوس ، ضابط
الاتصال الفني : الأرغواي)

إن الهدف الكلى من هذا الموضوع الفرعى هو إتاحة الفرصة أمام اللجنة للتشارو مع الأجهزة العليا للرقابة والحصول على المعلومات لاستكمال خطة العمل لفترة حتى انعقاد مؤتمر الانكوساي السابع عشر ، وتفيد المشروعات والأنشطة التي تجدها الأجهزة العليا للرقابة ملائمة وذات علاقه . وقد أعلنت اللجنة بأنه منذ بداية عملها في عام ١٩٩٢ ، وهي تواصل تزويد ودعم الأجهزة العليا للرقابة في تطوير معارفهم ومهاراتهم في استخدام الرقابة على تكنولوجيا المعلومات . وقد حدثت اللجنة التواهي الهامة في العمل ، والتي أوكلت كل واحدة منها إلى مجموعة عمل على النحو التالي : مجموعة العمل الأولى، تغطي رقابة الأداء على استخدام أنظمة المعالجة الإلكترونية للبيانات بما في ذلك مشروع البحث المتعلق بـ EDI ، ومجموعة العمل الثانية التي تغطي الرقابة على أنظمة المحاسبة التي تستخدم المعالجة الإلكترونية للبيانات ، والتدريب في مجال الرقابة الإلكترونية للبيانات ، واستخدام المعالجة الإلكترونية للبيانات في

الأعلى للرقابة لضمان فاعليتها . واعتبر بان أنظمة الرقابة غير الكافية ، وعمليات الرقابة الضعيفة على الدين العام قد تؤدي إلى ارتكاب أعمال غش وفساد كبيرة .

وقد دعمت الوارد أيضاً فكرة أن الأجهزة العليا للرقابة يجب أن تشارك في ضمان توفير إفصاح لائم عن المطلوبات الطارئة والإلتزامات الحكومية الأساسية ، بأكبر قدر ممكن من المعلومات بشأن مثل تلك المطلوبات ويشان الأحداث التي من الممكن أن تحول تلك المطلوبات إلى دين حقيقي ، وأن تزود الحكومة بالمعلومات الحيوية التي تحتاج إليها لاتخاذ القرارات الصائبة بشأن التغييرات الزمنية للبرنامج قبل أن تؤدي تكاليفها إلى وقوع أزمات تهدد الثبات المالي وفوائد البرنامج لقطاعات هامة تعتمد عليها . ومن الممكن أن تساعد دراسة الجهد التي تمت في هذه الناحية الحكومات على تحديد ، وقياس ، وتحليل ، وإفصاح أفضل للإلتزامات الأساسية . واقتراح البعض أيضاً بأن تقوم الأجهزة العليا للرقابة بالتحقق من أن الترخيص قد تم فقط على الدفعات التي تجت عن تسجيل صحيح للمطلوبات الطارئة .

والعديد من الوارد أبدت اهتماماً بشأن تحقق الأجهزة العليا للرقابة من طرق استخدام الموارد المملوكة بالدين . واقتراح بان تولي لجنة الدين العام اهتماماً بقضية الحفاظ على علاقات تنسيق مبنية مع لجان الانكوساي الأخرى لتجنب إزدواجية الجهد والاستفادة من الأعمال ذات العلاقة التي تقوم بها اللجان الأخرى . واقتراح أيضاً بأنه يتعين على لجنة الدين العام أن تجد الوسائل الملائمة لتوزيع منتجاتها بما في ذلك إنشاء صفحة على شبكة الإنترنل لوضع إرشاداتها في متناول جميع الأجهزة العليا للرقابة والأطراف الأخرى المهمة .



لأول مرة في تاريخ الانكوساي ، أصدرت لجنة المعالجة الإلكترونية للبيانات واحدة من منتجاتها من خلال الأفراد المضغوط . وتحتوي الفرض على معلومات بشأن صلاحيات الأجهزة العليا للرقابة ، ودليل لجنة المعالجة الإلكترونية للبيانات ، ومعلومات بشأن التدريب في مجال الرقابة على المعالجة الإلكترونية للبيانات .

توصيات الموضوع الفرعى ٢ .

توصي اللجنة بما يلي :

١. لقد أعدت إرشادات الدليل من قبل لجنة الدين العام بهدف مساعدة الأجهزة العليا للرقابة في تحطيط وتنفيذ أعمالهم الرقابية بشأن الدين العام وللإسهام في اكتشاف الغش والفساد في عمليات إدارة الدين العام .
٢. أن يتم نشر وثيقتي الدليل الصادرتين من قبل لجنة الدين العام وأن يتم توزيعهما على جميع الأعضاء ، وأن يتم كذلك تسلم مقتراحات ومساهمات

وفي مجال رقابة الأداء على تكنولوجيا المعلومات، فقد كان من ضمن الآراء أن يتم التركيز على قضية أمن المعلومات ، وتوثيق علاقات الاتصال بين لجنة المعالجة الالكترونية للبيانات ولجنة معايير الرقابة الداخلية. وفي المحصلة فقد اقرت الوفود عمل اللجنة خلال السنوات الأخيرة الماضية واعتبرتها هامة ومفيدة .

وخلال الجزء الثاني من مناقشة عمل اللجنة تمت مراجعة خطة عمل اللجنة للسنوات الثلاثة القادمة . والأنشطة المخططة ، وكما كان في السابق، سوف تتعلق تلك الأنشطة بتبادل المعلومات ، وتطوير المعارف والخبرات، ونقل وتطوير المعرفة . والخطة هي خلطة للمشروعات القائمة ومتابعة المشروعات المستكملة ، وبعض المشروعات الجديدة الأخرى . وقد بوركت الخطة باكملها من قبل معظم الوفود . وقد اشتملت بعض التعليلات الخاصة من قبل بعض الوفود بشأن خطة العمل ، على أن المشروعات الجديدة المتعلقة بالوقاية واكتشاف الغش في مجال تكنولوجيا المعلومات وأمن اتصالات الحاسوب ذات العلاقة تحتاج إلى مساعدة الخبراء في تلك المجالات . وتم التنويه إلى أنه يجب لا ينظر إلى أعمال رقابة الأداء على أنظمة تكنولوجيا المعلومات على أنها تختلف عن الرقابة العادية في ضوء الانتشار الكبير لتكنولوجيا المعلومات في معظم الهيئات الخاضعة للرقابة . ومع ذلك فقد أشير إلى أن تلك الأعمال الرقابية تحتاج إلى مهارات خاصة . واقتصرت الوفود أيضاً أن تتعاون لجنة الرقابة على المعالجة الإلكترونية للبيانات مع لجنة المعايير الرقابية المساعدة في جعل معايير الرقابة على المعالجة الالكترونية للبيانات جزءاً من المعايير الرقابية للاتسواي .

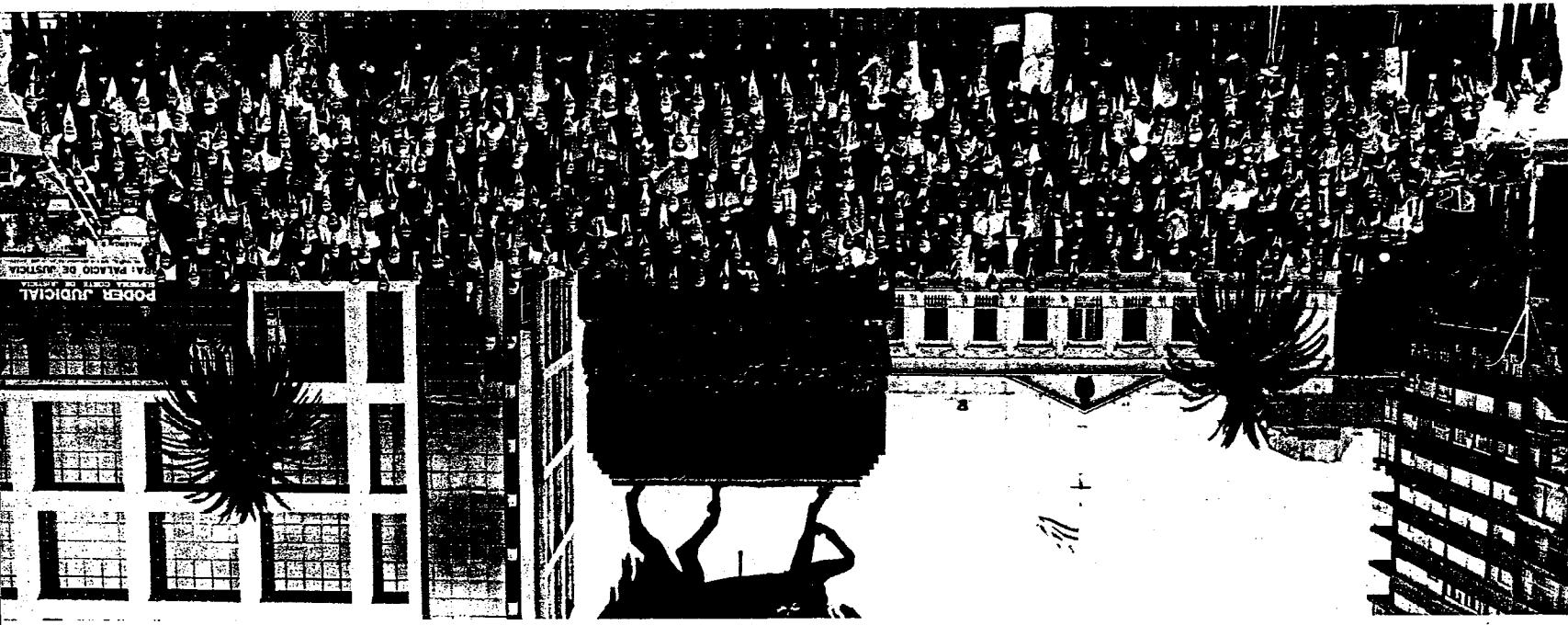
الرقابة ، وتغطي أيضاً مشروع البحث حول الرقابة في بيئة خدمة العميل . ومنذ عام ١٩٩٢ ، اتسعت عضوية اللجنة من ١٢ إلى ١٨ عضو . وقد تركزت المباحثات في مونتيفيديو على الوضع الحالي بالنسبة لتبادل المعلومات و توفير المعرفة ونقلها ، وتطوير المعارف والمهارات . وركزت الجلسات أيضاً على خطة العمل المستقبلية للجنة .

وخلال الجزء الأول من المناقشة ، تمت مراجعة منتجات وأنشطة اللجنة . وتم عرض إنتاجين للجنة على قرص مضبوط أمام جميع الوفود، وهي المرة الأولى التي يتم فيها تنفيذ مثل هذا العرض كجزء من تقرير اللجنة إلى المؤتمر . وقد حظيت المنتجات التي عرضت من خلال القرص المضبوط ، وخاصة العرض الإلكتروني لصلاحيات الأجهزة العليا للرقابة بالتقدير من قبل الوفود لفائدة الكبيرة . وأعتبرت الوفود هذه الوسيلة طريقة عملية لنشر كل من المعلومات . أما المنتج الآخر على الشريط المضبوط وهو برنامج الرقابة على تكنولوجيا المعلومات، فقد اعتبر إنتاج ملائم للأجهزة العليا للرقابة التي تقوم بالتحطيط لبرامجها أو لغيرها من الأجهزة العليا للرقابة . وفي الوقت ذاته ، فقد أشارت الأجهزة العليا للرقابة إلى الحاجة إلى الاستمرار في إنتاج النسخ الصلبة لتلك المواد، خاصة بالنسبة لتلك الأجهزة التي لم تتمكن بعد من استخدام تلك التكنولوجيا .

وقد اعتبرت مشكلة عام ٢٠٠٠ مسألة حاسمة يتبعها اللجنة أن تواليها اهتماماً كبيراً وان تجد السبل الملائمة للتعامل معها ، بما في ذلك بعض القضايا الأخرى مثل شكل التقارير الرقابية التي يجب أن تصدر في عام ١٩٩٩ ، ومتطلبات فحص الأنظمة ، وفحص مدى ملائمة التخطيط للطوارئ . وقد تحدثت اللجنة عن خططتها في تلك الناحية وعن توفر الدليل وتقارير أخرى صادرة عن بعض الأجهزة العليا للرقابة والتي من الممكن وضعها في متداول الأجهزة العليا للرقابة التي تحتاج إليها .

الإرثغويي ١٩٩٨

مؤتمر الأذكوساس السادس عشر



توصيات الموضوع الفرعى ٢ هـ

توصي اللجنة بما يلي :

١. يعتمد المؤتمر منتجات وأنشطة اللجنة للسنوات الثلاثة الماضية، والتي تم تسلمها خلال المناقشات .
٢. يعتمد المؤتمر خطة عمل اللجنة للثلاث سنوات القادمة والتي تم توزيعها في المؤتمر .

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :

Committee on EDP Auditing, Office of the Comptroller and Auditor General , 10 Bahadur Shah Zafar Marg, New-Delhi 110002, India (tel:91-11-323-5797; fax: 91-11-323-5446; e-mail: secycag@cag.delhi.nic.in) .

الموضوع الفرعى ٢ و : مجموعة عمل الرقابة البيئية (الرئيس : هولندا، المنسق : باكستان ، المقرر : نيوزيلندا ، ضابط الاتصال الفني : الأرغواي)

أصدرت مجموعة العمل بشأن الرقابة البيئية عدد من المنتجات خلال السنوات الثلاث الأخيرة الماضية بما في ذلك كتيب بعنوان "كيف تتعاون الأجهزة العليا للرقابة في مجال الرقابة على المعاهدات البيئية الدولية" ، وشريط فيديو بعنوان "الرقابة الخضراء : تحد عالمي" ، وتقدير حول طرق محاسبة الموارد الطبيعية ، ومسودة معايير وإرشادات رقابية حول طرق وتقنيات الرقابة على البيئة . بالإضافة إلى ذلك ، فقد أنشأت مجموعة العمل صفحة لها على شبكة الانترنت بعنوان :

<www.rekenkamer.nl/ea>

وقد تضمنت هذه الصفحة كم واسع من المعلومات المختلفة التي من الممكن أن تساعد الأجهزة العليا للرقابة في إعداد وتنفيذ أعمال الرقابة البيئية .

وبالإضافة إلى إعداد التقارير حول تلك الإنجازات ، فقد قامت اللجنة بمناقشة نتائج الاستبيان الثاني حول الرقابة البيئية (وهي متوفرة من خلال وثائق مطبوعة وعلى شبكة الانترنت) حيث تم رصد ثلاثة تطورات إيجابية وهي أولاً : ازداد عدد الدول التي لديها سياسات بيئية ، ثانياً : ازداد عدد الدول التي لديها صلاحيات للرقابة على تلك السياسات ، ثالثاً : ازداد عدد الأنشطة المنفذة من قبل الأجهزة العليا للرقابة في تلك الناحية ، منذ انعقاد مؤتمر الإنكوساي السابق في القاهرة .

وتطبقها لبعدها المرجعية وتصريحات القاهرة ، فقد اقررت اللجنة خطة عمل وأنشطة للسنوات الثلاثة القادمة . وخلال جلسات مناقشات الموضوع الفرعى ٢ و ، عبر المشاركون عن تأييدهم لخطة العمل هذه وللأنشطة ، وفي الوقت ذاته ستقوم مجموعة العمل بمناقشة استمرارية وجودها حتى نهاية الفترة القادمة ، وسوف تتم مقتراحًا لاتخاذ القرار بشأنه من قبل المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٠ ، وخلال مؤتمر الإنكوساي السابع عشر المقرر عقدة في كوريا عام ٢٠٠١ .

خطة العمل والأنشطة

سوف يستمر جمع ونشر المعلومات واحد من المهام الرئيسية لمجموعة العمل ، وسوف يتم النظر في إعداد منهج إقليمي للمساعدة في تحقيق ذلك . وبسبب قرب مناطق الإنكوساي من الأجهزة العليا للرقابة ، ونظراً للبعد الإقليمي للعديد من القضايا البيئية ، فقد ارتأت مجموعة العمل أن تتطور إمكانيات التعاون مع مناطق الإنكوساي التي يمكنها تشكيل مجموعات عمل

الخاصة بها حول الرقابة البيئية . ولتسهيل هذه المهمة ، قامت مجموعة العمل بتنظيم نفسها ضمن فرق انطلاق إقليمية يقودها رائد ارشادي . وفيما يتعلق ببعض الموضوعات والأنشطة التي يعين على مجموعة العمل التركيز عليها بين عام ١٩٩٨ و عام ٢٠٠١ ، فقد حدد المشاركون عددا من النواحي الهامة . وشجعت الرفود مجموعة العمل على دعم تسهيل إجراء الرقابة على الاتفاقيات البيئية بالتعاون مع الأجهزة العليا للرقابة الأخرى ، ونصحت بالتركيز على المياه العذبة . وعند بحث موضوع الرقابة على المعاهدات البيئية (سواء على المستوى الدولي ، أو الإقليمي ، الثنائي أو المشترك) ، فقد نصحت الأجهزة العليا للرقابة باستخدام الكتيب حول "كيف تتعاون الأجهزة العليا للرقابة في الرقابة على المعاهدات البيئية" كدليل . وسوف تعمل مجموعة العمل على تسهيل هذه العملية من خلال توفير مجموعة من المعاهدات والاتفاقيات البيئية الدولية (وإن أمكن الخطط الرقابية المتعلقة بها) للاستخدام من قبل جميع الأجهزة العليا للرقابة في الدول التي أقرت تلك المعاهدات . بالإضافة إلى ذلك سوف تقوم اللجنة بالمساعدة في تنظيم اجتماعات إقليمية أو ندوات بشأن تنسيق الأعمال الرقابية بالتعاون مع مناطق الانتوساي المعنية . وسوف يتم دراسة مشروعين رئيسيين جديدين حول "التنمية المستدامة" و "العلاقة بين البيئة والاستخدام" .

ونظرًا لاهتمام الذي أبداه الأعضاء في أساليب وطرق الرقابة البيئية ، فقد واصلت لجنة العمل أنشطتها في تلك الناحية ، وسوف تقوم بإعداد كتيب حول "معايير وإرشادات الرقابة البيئية" ليتم مصادقة عليه كوثيقة رسمية للإنكوساي من قبل مؤتمر الإنكوساي السابع عشر الذي سيعقد عام ٢٠٠١ . والأجهزة العليا للرقابة مدعوة للتعليق على مسودة العرض المتعلقة بهذا الكتيب وسوف يتم توزيعها في بداية عام ١٩٩٩ .

وهنالك قضيتين هامتين بشكل خاص وهما ، أولاً : إن بعض الأجهزة العليا للرقابة قد أكدت عدم تمتها بالصلاحية التي تمكنها من إجراء أعمال الرقابة البيئية . ومع ذلك ، ومن المسح الذي أجري بين بناءً على بعض الأجهزة العليا للرقابة قد وجدت طرق فعالة لتفسير صلاحياتها الرقابية وإجراء الرقابة النظمية على الأموال التي تتفق على أعمال البرامج البيئية ، ثانياً : توافق الأجهزة العليا للرقابة على أن المجال الجديد للرقابة البيئية هو مجال معقد ، وخاصة الجانب الدولي منه . ومع ذلك ، فمن الممكن أن تواجه الأجهزة العليا للرقابة تلك المسؤوليات باستخدام خبرات الأجهزة العليا للرقابة الأخرى ، والتي تتوفر على موقع مجموع العمل على شبكة الإنترنت ومن خلال تبادل المعلومات بينها عن طريق البريد الإلكتروني ووسائل الاتصال الأخرى . وقد قدمت العديد من الأمثلة على فوائد مثل هذا التعاون خلال جلسات المناقشة .

توصيات الموضوع الفرعى ٢ و

توصي اللجنة بما يلي :

١. لاستراتيجية مجموعة عمل الإنكوساي بشأن الرقابة البيئية مكونين رئيسيين يتسااويان في الأهمية وهما :
 - مواصلة جمع ونشر المعلومات في جميع مناطق الإنكوساي مع التأكيد على استخدام موقع مجموعة العمل على شبكة الانترنت . (www.rekenkamer.nl/ea)

والخبرات، والرقابة على الأشكال الجديدة والمطورة للتخصية ، والرقابة على التنظيم الاقتصادي .

وقد بينت المناقشات بأن التخصية عن طريق البيع هي ليست الأسلوب الوحيد للتخصية ، حيث يزداد عمل القطاع الخاص والعام معا وبشكل مكثف من خلال طرق مختلفة تتضمن التعاقد الخارجي ، والشراكة والامتيازات بين القطاعين العام والخاص، والمشروعات المشتركة ، وبيع الخدمات ضمن أسواق أوسع . إن مثل تلك الترتيبات والتي ستسدد ثمنها من قبل المواطن سواء كان دافع ضريبة ، أو مستخدم ، أو كلاهما معا ، سوف تثير مسائل هامة بشأن مردود القيمة التقديرة ، والتي يتعين على الأجهزة العليا للرقابة التعامل معها باستمرار . والتنظيم الاقتصادي هو أيضا جانب متامن الأهمية بالنسبة للحكومات والمواطنين وكذلك الصناعات في نهاية المطاف ، بما في ذلك تلك التي تمت خصخصتها ، ويعتبر على الأجهزة العليا للرقابة أن تقوم باستمرار بفحص أنشطة المنظمين .

إرشادات التخصية

إن الإرشادات بشأن أفضل الممارسات هي أدوات عملية ، وقد بدأت الأجهزة العليا للرقابة تستند إليها في عملها وتتبادلها مع الممارسين في القطاع العام . وسوف تقوم المجموعة بالتأكد من كيفية استخدام تلك الإرشادات في الممارسة العملية ومدى فائدتها .

تبادل المعلومات

هناك طريقة أخرى هامة يمكن للأجهزة العليا للرقابة من خلالها تقديم خبراتهم في مجال تبادل المعلومات حول أعمال الرقابة على التخصية المنفذة . وقد استضافت مجموعة العمل مؤخرا على شبكة الانترنت www.open.gov.uk/nao/intosai/home.htm يتضمن تفصيلات الاتصال بشأن المجموعة ، لكل جهاز أعلى للرقابة ، ونصوص أوراق العمل التي تم إصدارها .

وجميع الأجهزة العليا للرقابة مدعوة إلى توفير تفصيلات حول كيفية تنفيذ أعمالها الرقابية المتعلقة بالتخصية ، وأساليب التخصية المتباينة في تلك الحالات ، والقضايا التي تم التعامل معها أثناء عملية التخصية ، وأسماء وعناوين الأشخاص الذين من الممكن الاتصال بهم . ومن خلال تلك التفصيلات فقد تم إعداد دليل بشأن الرقابة على أعمال التخصية حيث تضمن بيانات رئيسة من ٤٤ جهازا أعلى للرقابة من استجابوا لدعوة المساهمة تلك . وجميع الأجهزة العليا للرقابة المهتمة والتي تشارك في أعمال الرقابة مدعوة إلى توفير مثل تلك التفصيلات ، مع أن معظمهم قد بدأ بذلك . وسوف تقوم المجموعة بتحديث الدليل تبعا لذلك ، وسوف تقوم بإعداد نشرات لأهم الدروس المستفادة والناتجة عن أعمال الرقابة على التخصية المنفذة ، كلما أعلنتها الأجهزة العليا للرقابة عن تلك الأعمال .

مستقبل مجموعة العمل

تم مناقشة ناحيتين على وجه التحديد ، الأولى هي تزايد وتنوع الطرق التي يمكن للقطاعين العام والخاص من خلالها العمل معا ، على سبيل المثال نمو الشراكة والامتيازات بينهما . الناحية الثانية تزايد أهمية التنظيم الاقتصادي

الامتيازات والشراكة بين القطاع العام والخاص

• تطوير علاقات وثيقة مع مناطق الانتوسائي ، على أن يأخذ بعين الاعتبار بعد الإقليمي للمزيد من المسائل البيئية - وتشكيل مجموعات العمل الإقليمية الخاصة بها ، وتنصح الانتوسائي بدعم استراتيجية مجموعة العمل .

٢ . وتنصح الانتوسائي بشجع الأجهزة العليا للرقابة على تنفيذ أعمال رقابية للمعاهدات البيئية الدولية بالتعاون مع الأجهزة العليا للرقابة الأخرى مع التركيز على المياه العذبة . وتنصح الأجهزة العليا للرقابة أيضا باستخدام كتاب "كيف يمكن للأجهزة العليا للرقابة أن تتعاون في مجال الرقابة على المعاهدات البيئية" ، والذي تمت المصادقة عليه من قبل مؤتمر الانكوساي السادس عشر المنعقد في مونتيفيديو .

٣ . تتصح الانتوسائي بالموافقة على خطة عمل وأنشطة مجموعة العمل بشأن الرقابة على البيئة لسنوات الثلاثة القادمة . خلال دورة وجودها الثالثة سوف تقوم مجموعة العمل بالأنشطة التالية من بين عدة أنشطة أخرى .

- إعداد كتاب حول "المعايير والإرشادات المتعلقة بالرقابة البيئية"
- تنفيذ دراسة حول مفهوم "التنمية المستدامة" .
- تنفيذ دراسة تمهيدية حول "العلاقة بين البيئة والاستخدام" .
- تنفيذ استبيان الثالث حول الرقابة البيئية .

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :

Working Group on Environmental Auditing , Court of Audit , Lange Voorhout 8,NL-2514 JK Den Haag, The Netherlands (tel:31-70-342-4344, fax: 31-70-342-4411; e-mail:biz@rekenkamer.nl).



Guidelines on
Best Practice for
the Audit of
Privatisations

أصدرت مجموعة العمل حول الرقابة على التخصية إرشاداتها بشأن أفضل الممارسات في الرقابة على التخصية كواحد من العديد من الإرشادات المفيدة والمنهجيات التي توفرها الانتوسائي لأعضائها .

الموضوع الفرعى ٢ ز : مجموعة العمل حول الرقابة على أعمال التخصية (الرئيس : المملكة المتحدة ، المنسق : الأرجنتين ، المقرر : إسرائيل ، ضابط الاتصال الفني : الأرجواي)

ركزت المناقشات على جوانب أربعة من جوانب عمل مجموعة العمل هي: تطبيق إرشادات الرقابة على التخصية التي تم تبنيها من قبل مؤتمر الانكوساي السادس عشر ، وضع ترتيبات بشأن تبادل المعلومات

العامة وضمان تنفيذ المشروعات التي تؤمن مردود القيمة النقدية للمواطنين.

توصيات الموضوع الفرعي ٢ ز

توصي اللجنة بما يلي :

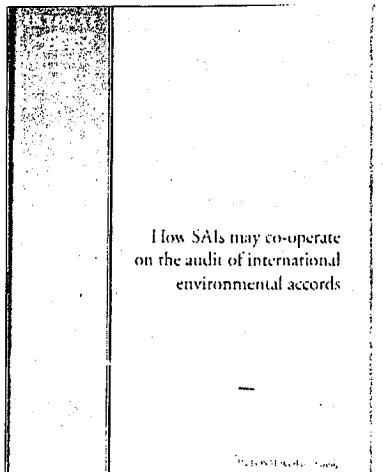
١. متابعة مدى فعالية إرشادات الرقابة على التخصصية .

٢. الاستمرار في تسهيل تبادل المعلومات بين الأجهزة العليا للرقابة بشأن أعمال الرقابة المنفذة في مجال التخصصية .

٣. إعداد دليل حول الرقابة على الشراكة بين القطاع العام والخاص ، والامتيازات ، التنظيم الاقتصادي .

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :

Working Group on Privatization , National audit Office, 157-197 Buckingham Palace Road, Victoria, London SW1W 9SP, United Kingdom (tel:44-171-798-7000; fax: 44-1-71-798-7466; e-mail:international.nao@gtmet.gov.uk)



لمساعدة أعضاء الانكوساي في تعزيز التعاون مع بعضهم البعض في مجال الرقابة البيئية ، فقد أصدرت مجموعة العمل بشأن الرقابة على البيئة كتيباً بعنوان "كيف تتعاون الأجهزة العليا للرقابة في مجال الرقابة على المعاهدات البيئية"

الموضوع الفرعي ٢ ح : مجموعة العمل حول تقويم البرامج (الرئيس: فرنسا ، المنسق: المغرب ، المقرر: الجابون ، ضابط الاتصال الفقهي : الأرعواي)

لقد اشتملت منتجات مجموعة العمل المقدمة إلى مؤتمر الانكوساي الخامس عشر المنعقد بالقاهرة تعريفاً للتقويم ، ومقارنة بين التقويم والأشكال الأخرى للرقابة ، وعرض للأنواع المختلفة للتقويم ، والخطوط العريضة لإطار عمل التقويم . وقد دعمت هذه العناصر بدراسة حالات واقعية واستمدت من الأدلة المنهجية لعدد من الأجهزة العليا للرقابة . وقد تمت المصادقة على هذا المنتج على نطاق واسع ، وساعد هذا المنتج أيضاً في إثارة جدل مفيد قدمت الوفود من خلاله مقتراحات مختلفة بشأن متابعة عمل اللجنة .

وقد بيّنت المناقشات في مؤتمريديو بأن عملية التقويم أكثر من غيرها من الأعمال الرقابية الأخرى تحتاج إلى تبادل المعلومات والاتصالات بشأن الخبرات الحية ونشر الأدوات المنهجية . ولم توت التطورات التي بدأت منذ مؤتمر الانكوساي الرابع عشر في عام ١٩٩٢ شرارها الكاملة بعد ،

في السنوات الأخيرة ، وفي عدد كبير من الدول سعت الحكومات إلى إشراك القطاع الخاص في تمويل وإنشاء المشروعات الرأسمالية مثل الطرق ، والمطارات ، والسجون ، والمستشفيات ، وأنظمة الحاسوب مقابل منح القطاع الخاص الشريك الإمتيازات لتشغيل تلك الخدمات ، وتلقى دفعات من الحكومة طوال مدة الامتياز المنوحة لتوفير تلك الخدمات (مثل خدمات السجون) أؤمن خلال ضرائب يدفعها المستخدمون مثل (رسوم الطرق والجسور) .

أن مثل تلك الترتيبات تثير مسائل هامة مثل ما إذا كان المواطنين يحقون مردوداً لأموالهم . وبشكل خاص قد يكلف اقتراض الأموال من قبل القطاع الخاص الشريك لتمويل مثل تلك المشروعات أكثر مما يكلف الحكومة . ومن ناحية أخرى ، إذا كان من المفضل الحصول على الصفة الأفضل من خلال وضع المخاطر بيد طرف آخر مهياً لإدارتها بشكل أفضل ، ومن خلال تسهيل التحديث في التصميم والإدارة ، بما في ذلك تحقيق وفورات الحجم فإن مثل تلك الصفة من الممكن أن تكون ذات فائدة لدافع الضريبة . ومن المهم للقطاع العام أن يقوم بإجراء تحليل دقيق لمنفعة التكافأة للمشروعات المقترحة - بما في ذلك منفعة التكافأة للحلول البديلة لحماية وإدارة عملية المنافسة . ومن الضروري أيضاً تنفيذ مثل تلك المشروعات وفقاً لقوانين ومن خلال عملية منافسة شفافة . وإذا لم يتم ذلك فسوف تكون الطريق مفتوحة أمام الغش والفساد الأمر الذي يعتبر شيئاً في حد ذاته ، ومن الممكن أن يعرض العملية بأكملها للخطورة ويختفي إمكانية توفير خدمات أفضل لمواطني .

التنظيم الاقتصادي

لقد استجاب حتى الآن ما يزيد عن ثلث الأجهزة العليا للرقابة لاستبان المجموعة بشأن الرقابة على التنظيم الاقتصادي والذى وزع في شهر حزيران ١٩٩٨ . وقد أبرزت الردود دور الحكومة في التنظيم . وفي العديد من الدول ، على سبيل المثال ، الدول في المرحلة الانتقالية ، فالاقتصاديات المعنية هي إما مملوكة أو منظمة من الحكومة . وفي دول أخرى ، حيث بقيت تلك الاقتصاديات ضمن ملكية القطاع الخاص ، فإن أنظمة التنظيم التي توضع من قبل هيئات عامة مسؤولة تعمل كذراع للحكومة ، قد تطورت على مر السنين . وفي الآونة الأخيرة ، ترافقت عملية خصخصة بعض الاحتكارات أو الشركات المهيمنة في عدد من الدول بإنشاء هيئات منتظمة مستقلة عن الحكومة . وبعض الدول ارتأت أن لا تأخذ هذا المنحى ، معتمدة على أنظمة المنافسة العامة الموجودة .

والعديد من الأجهزة العليا للرقابة تقوم بإجراء فحوصات لأنشطة التنظيم الاقتصادي وتنتج التقارير التي تؤدي إلى تأثيرات إيجابية في شكل منافع محسنة لعملاء الصناعات المنظمة أنفسهم .

نتائج

إن العلاقة المتداخلة ما بين القطاع العام والخاص في توفير الخدمات العامة أصبحت تلعب الدور الهام الأكبر في الحياة الاقتصادية لجميع الدول . وتلعب الأجهزة العليا للرقابة دوراً أساسياً في ضمان نجاح مثل تلك المشروعات من خلال توفير الإرشادات ، وتشجيع الشفافية والمساءلة وتبادل الممارسة الأفضل . وهذا المجال هو في تغير وتطور مستمر ، ولذلك تحتاج الأجهزة العليا للرقابة إلى زيادة خبراتها وقدراتها على تنفيذ تحليلات قانونية وبناءً لتلك الصيغ ، وإلى حشد جهودها لحماية المصلحة

٤. شرح العلاقة بين التقييم وأنظمة المعلومات وتحليل دور الأجهزة العليا للرقابة في التركيز على تقييمات الأداء العام .
٥. تحديد مدى فائدة التقييم في الوقاية من الغش والفساد والكشف عنهما ، وخاصة الإفصاح عن أوجه الضعف في الأنظمة الإدارية والجوانب المختلفة للعمليات الإدارية .
٦. الاستمرار في جمع وتحليل ومناقشة المعلومات ، بناء على أمثلة وأساليب تقييمية مختلفة لضمان توزيعها بين الأجهزة العليا للرقابة خاصة من خلال الإنترن特 .
٧. إيجاد أي علاقات اتصال ضرورية مع لجنة الإنكوساي الأخرى ، وخاصة لجنة الرقابة الداخلية وللجنة المعالجة الإلكترونية للبيانات .

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :
Working Group on Program Evaluation , Court of Accounts, 13 rue Cambon, F-75100 Paris, France (tel: 33-1-42989500 : fax : 33-1-42600159) .

سبع مجموعات عمل إقليمية تجتمع وتقدم تقريرا إلى المؤتمر

لقد وفر المؤتمر الثلاثي للإنكوساي العديد من الفرص لجميع الدول الأعضاء لجمع وتبادل المعلومات ، وكان أعظم جانب من هذا التبادل هو التقارير التي قدمت من قبل مجموعات العمل الإقليمية السبع . سبب اكتساب هذا الجانب أهمية خاصة هو أن معظم عمل الإنكوساي يجري على المستوى الإقليمي في أفريقيا ، والمنطقة العربية ، وآسيا ، والكاربيبي ، وأوروبا ، وأمريكا اللاتينية وجنوب الباسيفيك . وقد أبرزت التقارير الإقليمية التي قدمت في الجلسة العامة العديد من المنجزات الهامة للمجموعة في بعض النواحي مثل التدريب ، والبحث والتطوير ، وتبادل المعلومات ، والتعاون الثنائي والإقليمي . بالإضافة إلى ذلك ، فقد تم تقديم موجز عن الاجتماعات الإقليمية لكل مجموعة باللغتها الرسمية .

الأفروسياسي (المنظمة الأفريقية للأجهزة العليا للرقابة ، باللغات العربية ، والإنجليزية ، والفرنسية) العنوان :
General Secretariat , B.P 288 , Lome , Togo (tel: 228-210423; fax: 228-217346) .

الأربوساوي (المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة باللغتين العربية والفرنسية) : العنوان
General Secretariat , 54 Avenue Bilah, Menzah VI (1004) Tunis , Tunisia (tel: 216-1-831033 fax: 216-1-767868) .

الأسوسياسي (المنظمة الآسيوية للأجهزة العليا للرقابة باللغة الإنجليزية) العنوان :
General Secretariat , 3-2-1 Kasumigaseki, Chyoda- Ku, Tokyo 100, Japan (tel: 876-926-5846 ; fax: 876968-4690; e-mail:asosai@ca.mbn.or.jp) .

الكاروساوي (منظمة الكاريبي للأجهزة العليا للرقابة باللغة الإنجليزية) العنوان :
General Secretariat , Eric Williams Finance Building , 2 Podium Floor. P.O box 340, port of spain , Trinidad and Tobago (tel: 868-625-4255; fax: 868-625-5354) .

الإيروساوي (المنظمة الأوروپية للأجهزة العليا للرقابة باللغات الإنجليزية ، والفرنسية ، والألمانية ، والروسية ، والإسبانية) العنوان :
General Secretariat , Fuencarral 81, Madrid 28004, Spain (tel : 34-91-447-8701 ; fax: 34-91-446-7600; e-mail: eurosai@tsai.es) .

ويجب أن توسع لتحقيق منتجها يتم تقديمه إلى مؤتمر الإنكوساي السابع عشر المقرر عقده في سول .

وقد تركزت المناقشات حول أربعة قضايا رئيسية هي أولاً : في حين أن الأجهزة العليا للرقابة تحتاج إلى معلومات حول الأنواع المختلفة للتقويم وفقا لاحتياجاتها ، فإنه يتبع على مجموعة العمل في هذه الحالة أن تعمل على أساس الأولوية واختيار أكثر المنهجيات ملائمة ، وذلك لتحقيق السرعة في نشر تلك الأدوات بدلا من إجراء تحليل شامل . ويجب أن يأخذ التحليل بعين الاعتبار أيضا الظروف الخاصة والهيكل المتوفعة للأجهزة العليا للرقابة المختلفة .

ثانياً : العديد من الأجهزة العليا للرقابة تقوم بالبحث عن الأدوات المنهجية والنمذاج التي تساعده في إرشادهم خلال تطويرهم لقرارات تقويم البرامج ، وفي تلك الناحية لا بد من توفير دليل منهجي وقاعدة بيانات . ثالثاً : وفي هذا الإطار ، فإنه يتبع على مجموعة العمل مواصلة عملها من أجل إقتراح هذا الدليل في المؤتمر القادم . وأخيراً : فقد أشير إلى أنه يجب على مجموعة العمل تنسيق عملها مع اللجان الأخرى ، وخاصة لجنة الرقابة الداخلية وللجنة المعالجة الإلكترونية للبيانات ، لكي تدعم أيضا الجهد المستمرة للإنكوساي في مجال الوقاية من الغش والفساد والكشف عنهم .

وهناك نقطتين خاصتين إضافيتين تم بحثهما خلال المناقشات وهما :

أولاً : أن التقويم لا يهدد استقلالية الأجهزة العليا للرقابة طالما بقيت البرامج مستقلة ، ولم يتم المساس بمصداقية الهيئات ومهنية عملها وثانياً : أن التقويم يؤدي إلى تعزيز التعاون بين الهيئات الحكومية ، ويجب على الأجهزة الحكومية أن تشجع الحكومات والهيئات العامة على إجراء تقييمات موضوعية لأنشطتهم .

توصيات الموضوع الفرعى ٢

توصي اللجنة بما يلي :

١. أن تحدد الظروف الملائمة لإجراء التقييمات من قبل الأجهزة العليا للرقابة ، والعوامل التي تسمح بضمان استقلالية الأجهزة العليا للرقابة في علاقتها مع السلطة التنفيذية والشعبية . ويتبع عليها أيضا تحليل نتائج ممارسات التقويم على الكفاءة المهنية لموظفي الأجهزة العليا للرقابة وتدريبهم وهياكلهم وتنظيمهم .

٢. الاستمرار في العمل بشأن تحليل المنهجيات واستكمال التقرير المقدم إلى الإنكوساسي السادس عشر ، لإعداد دليل منهجي يصدر عنه مسؤولة رسمية للإنكوساسي يتم تقديمها إلى المؤتمر القادم .

٣. إيجاد تعريفات محددة للبنود المختلفة للتقويم ، لتحديد الأساليب الممكن تطبيقها ، والأدوات والتقنيات لكل حالة وخاصة تلك التقييمات التي تفت على أساس الأولوية مثل :

- تقويم البرامج والهيئات .
- تقويم بعض البرامج الصحية والاجتماعية ، في بعض النواحي مثل الصحة ، والاستخدام ، والتعليم وغيرها .
- التقييمات التي تتم وفقا لاحتياجات الدول النامية .

وفي الوقت ذاته فإن التقييمات المتضمنة ضمن التقييمات الموجودة في الأصل ، فيجب أن يتم تحليلها بشكل خاص بناء على طلب من الهيئات التي خضعت للرقابة .

المساعدة لكل من النرويج ، والدنمارك ، وكندا ، وهولندا لدعمهم المالي .
وستنتهي مدة البرنامج الإقليمي الطويل الأمد خلال الستين القادمين في
الوقت الذي ستنتقل فيه سكرتارية المبادرة إلى النرويج .



السيدان دينيس ديزوتيل من كندا ، ومورك آدم من النرويج بوقعان الأوراق
المتعلقة بعملية نقل السكرتارية العامة لمبادرة تنمية الانتساى من كندا إلى
النرويج في عام ٢٠٠١

طرحت مسألة نقل السكرتارية العامة لمبادرة تنمية الانتساى لأول مرة
في مؤتمر القاهرة ، وتمت المصادقة عليها في مؤتمر مونيفيديو (انظر
نص القرارات) . وضمن هذا السياق ، فقد خاطب السيد بيارني مورك
آدم أعضاء المؤتمر ، داعيا إياهم إلى دعم جهازه وبلده من أجل استمرارية
نجاح مبادرة تنمية الانتساى . وكان من بين المتحدثين أيضاً ممثلون عن
المراقبين العاملين لكل من زمبابواي ، السيد ايريك هاريد ، وهولندا ، السيد
هينغ كونينغ الذين تحدثوا حول مذكرة التفاهم الموقعة من قبل هولندا ،
والأجهزة العليا للرقابة للمنطقة الأفريقية ، والتي من خلالها تستطيع
الأجهزة العليا للرقابة أن تدخل في شراكة للمساعدة في تفزيذ خطط
استراتيجية طويلة الأمد بناء البرنامج الإقليمي الطويل الأمد . ومفهوم
الشراكة هذا معروف ببرنامج " الأقمار الصناعية " وسوف يصبح عنصراً
هاماً في مبادرة تنمية الانتساى في السنوات القادمة .

الألاسيف (منظمة الأجهزة العليا للرقابة لأمريكا ومنطقة الكاريبي باللغة
الإسبانية) العنوان :

Secretary General , Jr. Camilo Carrillo Nr. 14, Jesus Maria
, Lima, Peru (tel:51-1-330-4119; fax : 51-1-330-3280; e-
mail: caso@condor.gob.pe).

السباسي (منظمة جنوب الاسباني للأجهزة العليا للرقابة باللغة
الإنجليزية) العنوان :

Secretary General , The Audit Office , 48 Mulgrave street
level 7, P.o Box 3928 , Wellington, NewZealand (tel: 64-
4-471-6500 ; fax : 64-4-471-6545 ; e-mail:steveb@
oag.govt.nz) .

التقرير السنوي لمبادرتنميةالانتوساى ونقل السكرتارية إلى النرويج

لقد غطي تقرير لمبادرتنميةالانتوساى تناجيتين هامتين من الأنشطة هي :
تطبيق البرنامج التدريبي الإقليمي الطويل الأمد ، ونقل المبادرة إلى
النرويج .



ومن الأحداث التي تحدث بانتظام خلال مؤتمر الانتساى هو اجتماع المجلس
الاستشاري لمبادرة تنمية الانتساى ، بحضور كل من السيد إيفان جوديت نائب
رئيس المبادرة ، والسيد دينيس ديزوتيل المراجع العام لكتنا المبادرة ، والسيد
بيارني مورك آدم ، المراقب العام للنرويج والرئيس الجديد للمبادرة في بداية عام
٢٠٠١

وقد تمت المصادقة على البرنامج التدريبي الإقليمي الطويل الأمد من قبل
الانتوساى في مؤتمر عام ١٩٩٥ المنعقد في القاهرة ، ومنذ ذلك الوقت
وهو ينفذ بنجاح بمناطق الأفروساي الناطقة بالإنجليزية والفرنسية ،
والأربوساى ، والاسوساى ، والكاروساى ، والألاسيف والسباسي .
ويتألف البرنامج التدريبي الإقليمي الطويل الأمد من أربعة ندوات وورش
عمل تدريبية صمم من أجل تعزيز القدرات الإقليمية . ومنذ عام ١٩٩٦
وصل عدد المشاركين إلى ما يزيد عن ٦٠٠ مشارك من ١٢٥ جهازاً
أعلى للرقابة . وكما قال السيد دينيس ديزوتيل المبادرة في تقريره في
مونيفيديو " إن تلك النجزات لم تكن لتتم دون الإسهامات القيمة للعديد من
الأجهزة العليا للرقابة ، والذين عرضوا خدماتهم بدون مقابل لتصميم
وتطوير وبنى عملية الترجمة ، وتقديم واستضافة الأنشطة التدريبية
الأربعة ، بالإضافة إلى توزيع منتجاتنا " . وتتابع السيد ديزوتيل استعراضه
وتقديره لبعض الجهات المانحة مثل البنك الدولي ، وبنك التنمية الأمريكية
، وبنك التنمية الآسيوي ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وهيئات

وتتيح مؤتمرات الانترنت العديد من الفرص أمام جميع أعضائها لاتخاذ القرار بشأن القضايا المتعلقة بالأعمال المستمرة للمنظمة ، بما في ذلك انتخاب أعضاء المجلس التنفيذي الجديد والمدققين ، وتبني موازنة الثلاث

سنوات للانترنت ، وبنود الأعمال الأخرى . وفي مونتيفيديو ، انتخب المؤتمر الأجهزة العليا للرقابة التالية للعمل مع المجلس التنفيذي وهي : اثنيوجا وبابودا ، والبرازيل ، وكندا ، وكوريما ، وبيريرو ، والملكة السعودية ، وتونجا ، وفي الوقت ذاته ، تم التعبير عن التقدير لتلك الأجهزة العليا للرقابة التي خرجت من المجلس بعد أن قدمت خدمات متميزة للمنظمة . وهي : استراليا ، والبارادوس ، والمكسيك . بالإضافة إلى ذلك، فقد أعاد المؤتمر انتخاب الأجهزة العليا للرقابة لكل من فنلندا وجنوب أفريقيا للعمل كمدققين للانترنت للسنوات الثلاث القادمة . وصادق المؤتمر أيضا على طلبات العضوية من ثلاثة دول - هي أرمينيا ، بالاو اوكرانيا وصل أعضاء الانترنت إلى ١٧٩ .

وصادق البرلمان أيضا على تقرير المراقب العام بشأن الأنشطة والبرامج ، وكذلك موازنة عام ١٩٩٩ . ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :

INTOSAI General Secretariat , Dampschiffstrasse 2, A-1033 Vienna, Austria (tel: 43-1711-71-8478; fax 43-1-718-0969; e-mail : intosai@rechnungshof.gv.at).

وتم أيضا استعراض التقرير السنوي لعام ١٩٩٧ للمجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية وتم اقراره من قبل المؤتمر . وبالإضافة إلى التقرير حول الأوضاع المالية الجيدة للمجلة ، فقد بين التقرير كيف واصلت المجلة دعمها لأهداف الاتصالات للانترنت من خلال نزجتها وطباعتها لإعلان ليما بلغات الانترنت الخمسة . وسوف تكمل المجلة دورها في الأعوام القادمة حيث ستعمل مع فرق عمل خاصة يتم تشكيلها لدراسة كيف يمكن للانترنت ولجانها أن تسوق وتشترن نتائج عملها بشكل أفضل . ولمزيد من المعلومات حول تقرير المجلة يرجى الاتصال على العنوان التالي :

IJGA, room 7806, 441 G Street NW, Washington D.C. 20548 USA (tel: 202-512-4707; fax : 202-512-4021; e-mail : oil@gao.gov) .

فرق عمل لدراسة الاتصالات ، وقضايا الاستقلالية
من ضمن القضايا التي تمت مناقشتها في المؤتمر الحاجة إلى تحديد الطرق التي تستطيع من خلالها لجان الانترنت تنسيق وتوزيع نتائج عملها إلى الأعضاء والمجتمع الدولي بصورة أفضل . وحاجة الانترنت لمساعدة الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء في تعزيز استقلاليتهم إذا احتاجوا إلى ذلك .
وكما حدث في الماضي ، فقد استجاب المجلس التنفيذي بصورة سريعة إلى تلك القضايا من خلال تشكيل فرق عمل توفر التقارير الأولية للمجلس في مجتمعه الذي سيعقد في فيينا في شهر أيار ١٩٩٩ ، وتقديره الكاملة للمؤتمر القادم في عام ٢٠٠١ .

القرارات المتعلقة بالتحويل النهائي لمهام وأنشطة مبادرة تنمية الانترنت

أعلن الجهاز الأعلى للرقابة لكذا عن تنازله في نقل مهام وأنشطة مبادرات تنمية الانترنت إلى جهاز أعلى للرقابة آخر في ١ كانون ثاني ٢٠٠١ .

عبر الجهاز الأعلى للرقابة الترويج عن رغبته القوية في تولي مهام سكرتارية مبادرة تنمية الانترنت وتقديم الضمان على أنه سيحصل على المواجهة الضرورية من البرلمان الترويجي وإن التمويل اللازم لإدارة سكرتارية المبادرة سوف يتم توفيره من قبل الحكومة الترويجية .
افتتحت الأجهزة العليا للرقابة للمنطقة الإفريقية التي تحدث باللغة الإنجليزية والجهاز الأعلى للرقابة بهولندا على بذء برنامج الأفارقة الصناعية لمبادرة تنمية الانترنت والممول من قبل الحكومة الهولندية .

صادق المجلس التنفيذي للانترنت في اجتماعه المنعقد عام ١٩٩٦ ، على نقل سكرتارية مبادرة تنمية الانترنت إلى الترويج ، ولقد قدمت اللجنة الاستشارية لبرنامج التنمية العالمي دعمها لاجتماع عام ١٩٩٨ .

وقررت الجمعية العمومية للانترنت أيضا ما يلى :
• أن يكلف الجهاز الأعلى للرقابة الترويجي رسبيا بتوسيع مهام السكرتارية العامة لبرنامج التنمية العالمي اعتبارا من ١ كانون ثاني ٢٠٠١ ، مع تأكيد حاجة الجهاز الأعلى للرقابة الترويجي إلى المشاركة في وتنمية نفسها مع البرامج والأنشطة بأسرع وقت ممكن بعد الانكوسان السادس عشر .

وقررت الجمعية العمومية للانترنت أيضا ما يلى :
• الطلب إلى الأجهزة العليا للرقابة للمنطقة الإفريقية التي تتحدث اللغة الإنجليزية والجهاز الأعلى للرقابة بهولندا تبادل خبراتها للبدء ببرنامج الأفارقة الصناعية لمبادرة تنمية الانترنت بالتعاون مع أجهزة عليا أخرى مهتمة ، وتشجيع الأجهزة العليا للرقابة الأخرى ممن لديها أو يمكنها الحصول على الموارد البشرية والمادية الضرورية لتوسيع مهام برامج الأفارقة الصناعية الأخرى بالتعاون الوثيق مع مجموعات العمل الإقليمية الأخرى لتوسيع العمل العام للانترنت والتي تم بحثها خلال الجلسات العامة والاجتماعات المجلس التنفيذي .

ولمزيد من المعلومات حول مبادرة تنمية الانترنت يرجى الاتصال على العنوان التالي :

IDI Secretariat , 240 Sparks Street , 11 the floor, Ottawa, Ontario K1A OG6 , Canada (tel: 613-995-3708, fax: 613-941-3587; e-mail: IDI@aog-bvg.gc.ca) .

الإنكوساي السابع عشر . ولمزيد من المعلومات بشأن مؤتمر عام ٢٠٠١ ،
يرجى الاتصال على العنوان التالي :

Tribunal de Cuentas, Juan Carlos Gomez 1324, CP 11000
Montevideo, Uruguay (tel:598-2-915-8017; fax: 598-2-
916-1806; e-mail: tribinic@adinet.com.uy) .



السيد سونغ هن هان ، رئيس مجلس الرقابة والتفتيش الكوري يرد على اختيار
كوريا كمستضيف للمؤتمر القادم للإنكوساي الذي سيتم عقده في سول في عام
٢٠٠١

سوف تتألف فرق العمل بشأن استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة من
الأجهزة العليا للرقابة التي تمثل مجموعات العمل الإقليمية للإنكوساي ،
وتتضمن مهامها ما يلي : إجراء دراسة مسحية للأجهزة العليا للرقابة
للوقوف على حجم مشكلة الاستقلالية - الشاور مع الأجهزة العليا للرقابة
في جميع أنحاء العالم للحصول على مقرراتهم بشأن الوسائل التي تستطيع
الإنكوساي من خلالها مساعدتهم في تعزيز استقلاليتهم - إعداد مجموعة
من الإرشادات الأساسية المنصوص عليها في إعلان ليماء - ووضع
التوصيات والاستراتيجيات التي تساعد الأجهزة العليا للرقابة في تحقيق أو
المحافظة على مستوى معقول من الاستقلالية . ولمزيد من المعلومات حول

فرق العمل يرجى الاتصال على العنوان التالي :

Office of the Auditor General of Canada ,240 Sparks
Street , 11th floor , Ottawa , Ontario K1A OG6 , Canada
(tel:613-995-3708; fax:613-941-3587; e-mail:idi@oag-bvg.gc.ca) .

وقد تم تكوين فريق عمل ثان لتطوير الإستراتيجيات العملية حتى يمكن
للجان الإنكوساي استخدامها . وقد تم بناء على التوصيات الصادرة عن
الموضوع الثاني (أنظر توصيات الموضوع الثاني ص ٧) ، كما ستعتمد
إضافة على العمل الذي تم مابين ١٩٩٥ - ١٩٩٢ والذى تتجه عنه فى
النهاية دليل للجان ، سيضم فريق العمل رؤساء اللجان ومجموعات العمل
الثانوية التابعة للإنكوساي . وقد خطط لكي يستزامن إجتماعه الأول مع
اجتماع المجلس التنفيذي الذى سينعقد فى مايو ١٩٩٩ بمدينة فيينا . كما
ستستكمل هذه المجموعة أعمال مجموعة دراسة الاتصالات السابقة كما
ستضع أيضاً معايير وإرشادات بالنسبة لإصدارات الإنكوساي .

ولمزيد من المعلومات حول فرقنا العمل يرجى الاتصال على العنوان
التالى :

INTOSAI General Secretariat, Dampfschiffstrasse 2,
Austria (tel: 34-1-711-71-8478: fax : 43-1-718-0969:) e-
mail: intosai@rechnungshof.gv.at .

التطبع إلى المستقبل

يجري حالياً الاستعداد لوضع الخطط للمؤتمر الثلاثي القادم للإنكوساي الذي
سيتم استضافته من قبل كوريا في عام ٢٠٠١ . وقد تم توجيه الدعوة
الرسمية من قبل السيد سونغ هن هان ، رئيس مجلس التفتيش والرقابة
الكوري ، وذلك خلال الجلسة العامة الثانية في مونتيفيديو ، وقد قوبلت
بالتصفيق من قبل الوفود . وقد ألقى السيد هان كلمة قال فيها "أود أن أؤكد
لجميع الوفود الموجودة هنا أن كوريا لن تدخر وسعاً من أجل تحقيق
تطبيعكم وجعل مؤتمر الإنكوساي السابع عشر فرصة قيمة للأجهزة العليا
للقابة الأعضاء لتتبادل الخبرات والنظريات الرقابية المختلفة التي ستؤدي
في النهاية إلى تطوير الرقابة الحكومية وتعزيز الصداقة بين الأجهزة العليا
للقابة" . وتتابع حدثه مستعرضاً ثلاثة أهداف يسعى مجلس الرقابة
والتفتيش الكوري إلى تحقيقها في الإعداد للمؤتمر وهي: اختيار
الموضوعات ذات الاهتمام الحالي والمشتركة للأجهزة العليا للرقابة
الأعضاء - إيجاد البيئة المناسبة لتحقيق أهداف المؤتمر - وتنظيم المؤتمر
الذي يضمن الفعالية والاقتصاد للجمعيات والأنشطة ذات العلاقة . وفي
ختام كلمته دعى السيد هان جميع الرؤساء والوفود وجميع أعضاء الدول
والوفود والضيوف من المنظمات الدولية والمرأقيين المشاركون في المؤتمر
إلى تزويده بالدعم والموازنة والتعاون والمشاركة الفعالة لإنجاح مؤتمر

تقارير منشورة

اطار عمل المعايير المحاسبية
دليل تطبيق اطار عمل المعايير المحاسبية للاجهزة العليا للرقابة: اعداد
التقارير المالية على مستوى الدوائر والحكومة بشكل عام
للاتصال :

General Accounting Office ,USA
e-mail: <oil@gao.gov>
fax: 202-512-4021

٥. لجنة معايير الرقابة الداخلية
ارشادات بشأن معايير الرقابة الداخلية
للاتصال :

State Audit Office , Hungary
Fax: 36-1-138-4710

وتتوفر ايضا على موقع الانترنت
website: <www.intosi.magnet.at/intosai/>
دليل اعداد التقارير حول فعالية انظمة الرقابة الداخلية : خبرات الجهاز
الأعلى للرقابة في تنفيذ وتقدير انظمة الرقابة الداخلية
للاتصال :

General Accounting Office , USA
e-mail: <oil@gao.gov>
fax: 202-512-4021

٦. لجنة الرقابة على الدين العام
ارشاد بشأن تعريف الدين العام والاصلاح عنه
للاتصال :

Contaduria Mayor de Hacienda, Mexico
e-mail: <cmhasesor @mexis.com>
fax: 52-5-534-1891

وتتوفر ايضا على موقع الانترنت
<www.intosi.magnet.at/intosai/>
مسودة دليل بشأن قياس وتحديد الدين الفعلي والدين الطارئ
مسودة دليل بشأن تحديد واجراء الرقابة على انظمة الرقابة الداخلية على
الدين العام
للاتصال :

Contaduria Mayor de Hacienda, Mexico

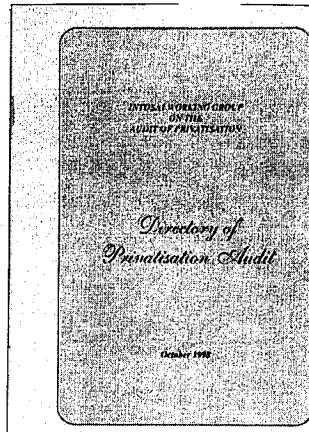
٧. لجنة مراجعة تشغيل الالكتروني للبيانات
من خلال اسطوانة مضغوط : صلاحيات الاجهزة العليا للرقابة ، ودليل
تكنولوجيا المعلومات للاجهزة العليا للرقابة ، وبرنامج التدريب في مجال
الرقابة على تكنولوجيا المعلومات
للاتصال :

Office of the Comptroller and Auditor General , India
e-mail : <cag@giasd 101.vsnl.net.in>
website: <www.open.gov.uk/nao/intosi_edp/home.htm>
fax: 91-11-323-6446

٨. مجموعة العمل بشأن الرقابة البيئية
كيف يمكن للاجهزة العليا للرقابة ان تتعاون في مجال الرقابة على
المعاهدات البيئية الدولية
الرقابة الخضراء : تحد عالمي (شريط فيديو)
للاتصال :

Court of Audit , Netherlands
e-mail: <BJZ@Rekenkamer.nl >
web site: <www.rekenkamer.nl/ea>
fax: 31-70-342-4411

يعرض هذا العدد العديد من النشرات المقدمة ، والتي تمت مناقشتها وتبنيها
في مؤتمر الانكوساي السادس عشر المنعقد في مونتيفيديو . والقائمة التالية
تشتمل على الاجهزة العليا للرقابة التي من الممكن أن يطلب منها تلك
النشرات ، ومعلومات حول كيفية الاتصال بتلك الاجهزة . وقد تم تبني
بعض تلك النشرات في المؤتمرات السابقة ، وتم إعادة إصدارها في
مونتيفيديو باستخدام الغلاف الجديد للانكوساي .



كان من بين المنتجات العديدة الصادرة من قبل لجان
ومجموعات عمل الانترنت الثمانية دليل بشأن الرقابة
على التخصصية

١. إعلان مونتيفيديو (الموضوع الأول ونتائج ووصيات الموضوع
الثاني التي تم تبنيها في مؤتمر الانكوساي السادس عشر)
الموضوع الأول : دور الاجهزة العليا للرقابة في منع وكشف الغش
والفساد .
الموضوع الثاني : تحسين ممارسة السلطة العامة من خلال عمل الاجهزة
العليا للرقابة ولجان ومجموعات عمل الانترنت
للاتصال :

Tribunal de Cuentas, Uruguay
e-mail: <tribinic@adenit.com.uy>
fax : 598-2-96-75-07

٢. إعلان ليما بشأن إرشادات قواعد السلوك الرقابي (التي تم اعتمادها في
عام ١٩٧٧ ، وتمت إعادة طباعتها باللغات العربية ، الإنجليزية ،
والفرنسية ، والألمانية والإسبانية في عام ١٩٩٨)
للاتصال :

International Journal of Government Auditing
e-mail: <oil@gao.gov>
fax : 202-512-4021

٣. لجنة المعايير الرقابية
المعايير الرقابية للانكوساي
دستور الاخلاقيات للانكوساي
للاتصال :

National Audit Office , Sweden
e-mail: <int@rrv.se>
web site: <www_rrv.se>
fax: 46-8-690-4123

٤. لجنة المعايير المحاسبية

٩. مجموعة العمل حول الرقابة على أعمال التخصيص
ارشادات بشأن أفضل الممارسات في الرقابة على أعمال التخصيص
دليل أعمال الرقابة على التخصيص
للاتصال :

National Audit Office , United Kingdom
e-mail: <international.nao@gnet.gov.uk>
web site: <www.open.gov.uk/nao/intosai/home.htm>
fax: 44-1-71-798-7466

١٠. مجموعة العمل حول تقييم البرامج
مسودة حول تعريف ، وأساليب وإجراءات تقييم البرامج
للاتصال :

Court of Accounts, france
e-mail: <dterroir@ccomptes.fr>
fax: 33-1- 426-00159

أنباء الانتوسي

عناوين البريد الإلكتروني للأجهزة العليا للرقابة

تدعيمها لاستراتيجية الاتصالات للانتوسي ، سوف يتم في كل عدد من هذه المجلة نشر عناوين البريد الإلكتروني / وعناوين الانترنت للأجهزة العليا للرقابة ، وبرامج الانتوسي ، والمنظمات المعنية المرتبطة بها ، كما توجد قائمة بعناوين الصفحات على شبكة المعلومات الدولية ، ويطلب من الأجهزة العليا للرقابة ان تعلم المجلة على حصولها على هذه العنوانين .

الأمانة العامة للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة

<http://www.intosai.org> <intosai @rechnungshof .gv.at>

المجلة الدولية للأجهزة العليا للرقابة

<75607. 1051@compuserve . com>

مبادرة تنمية الانتوسي

IDI@oag-bvg.gc.ca >

لجنة الانتوسي حول الرقابة البيئية

<http://rekenkamer.nl/ea>

لجنة الانتوسي حول التخصية

<http://www.open.gov.uk/nao/intosai/home.htm>

الاسوسا

asosai@ca.mbn.or.jp >

الجهاز الاعلى للرقابة في استراليا

ag1@anao.gov.au > and <http://www.anao.gov.au>

الجهاز الاعلى للرقابة في البحرين

audit@monfne.gov.bh >

saibd@citechco.net >

Internat@cerek.be >

الجهاز الاعلى للرقابة في بلجيكا

sergiofa@tcu.gov.br ;and <http://www.tcu.gov.br>

الجهاز الاعلى للرقابة في كندا

desautld@aag-bvg.gc.ca >

<<http://www.oag-bvg.gc.ca>

الجهاز الاعلى للرقابة في الصين

cnao@public.east.cn.net >

الجهاز الاعلى للرقابة في كوستاريكا

xcisnado@casapres.go.cr >

الجهاز الاعلى للرقابة في كورواتيا

colic@rivzija.hr and <http://www.revizija.hr>

الجهاز الاعلى للرقابة في الدنمارك

rigsrevisionen@rigsrevisionen.dk > and

<http://www.rigsrevisionen.dk>

الجهاز الاعلى للرقابة في السلفادور

cdcr@es.com.sv >

الجهاز الاعلى للرقابة في استونيا

riigikontroll@sao.ee > and <http://www.sao.ee>

الجهاز الاعلى للرقابة لمحكمة المدققين الاوروبية

euraud@eca.eu.int and <http://www.eca.eu.int>

الجهاز الاعلى للرقابة لفيجي

audit@itc.gov.fj >

الجهاز الأعلى للرقابة في فنلندا

<kirjaamo@vtv.fi>

الجهاز الأعلى للرقابة لألمانيا

BRH_FFM@t-online.de and

<<http://www.Bundesrechnungshof.de>>

الجهاز الأعلى للرقابة في هونغ كونغ

<audaes2@aud.gen.gov.hk> and

<<http://www.info.gov.hk/aud/>>

الجهاز الأعلى للرقابة في الهند

<cag@giasd101.vsnl.net.in>

الجهاز الأعلى للرقابة في اندونيسيا

<bepekari@centrin.net.id>

الجهاز الأعلى للرقابة في ايرلندا

webmaster@audgen.irlgov.ie and

<<http://www.irlgov.ie/audgen>>

الجهاز الأعلى للرقابة في اليابان

<kys00366@niftyserve.or.jp> and

<<http://www.jaudit.admix.go.jp>>

الجهاز الأعلى للرقابة في الاردن

<audit-b@amra.nic.gov.jo>

الجهاز الأعلى للرقابة في كوريا

<gsw290@blue.nowcom.co.kr> and

<<http://www.bai.goikr>>

الجهاز الاعلى للرقابة في الكويت

aha@audit.Kuwait.net >

الجهاز الأعلى للرقابة في لاتفيا

<<http://www.Irvk.gov.lv>>

الجهاز الأعلى للرقابة في لوكتنبرغ

<chaco@pt.lu>

الجهاز الأعلى للرقابة في ماليزيا

<jbaudit@audit.Gov.my>

الجهاز الأعلى للرقابة في مالطا

nao.malta@magnet.mt >

الجهاز الأعلى للرقابة لموريشيوس

auditdep@bow.intnet.mu >

الجهاز الأعلى للرقابة في المكسيك

cmhsecpart@compuserve.com.mx >

الجهاز الأعلى للرقابة في نيبال

<oagnp@oagnp.mos.com.np>

الجهاز الأعلى للرقابة في هولندا

<BJZ@Rekenkamer.nl>nd <<http://www.rekenkamer.nl>>

الجهاز الأعلى للرقابة في نيوزيلندا

<oag@oag.govt.nz> and

<<http://www.netlink.co.nz/%7e.oag/home.htm>>

الجهاز الأعلى للرقابة في نيكاراغوا

<continf@ibw.com.ni>

الجهاز الأعلى للرقابة في النرويج

riksrevisjonen@riksrevisjonen.no >

الجهاز الأعلى للرقابة في عمان

<sages@gto.net.om>

الجهاز الأعلى للرقابة في الباكستان

<Saipak@comsats.gov.pk>

الجهاز الأعلى للرقابة في بنما

<dmarl@contaloria.gob.pa>

الجهاز الأعلى للرقابة ببابوا نيو غينيا

eurosai@tsai.es	البوروساي	<amrita@online.net.pg>	الجهاز للأعلى للرقابة في البراغواي
caso@codor.gob.pe	الاولايسيفس	<director@astcgr.una.py>	الجهاز الأعلى للرقابة البيرو
steveb@aog.govt.nz	السباسي	dci00@condor.gob.pe and <http://www.rcp.net.pe/CONTRALORIA>	الجهاز الأعلى للرقابة لبولندا
agn1@interserver.com.ar	الجهاز الأعلى للرقابة في الأرجنتين	<http://www.nik.gov.pl>	الجهاز الأعلى للرقابة البرتغال
michael.michovsky@nku.cz	الجهاز الأعلى للرقابة لجمهورية التشيك	<dg.tcontas@mail.telepac.pt>	الجهاز الأعلى للرقابة في قطر
cgr@ceibo.entelnet.bo	الجهاز الأعلى للرقابة لبوليفيا	<qsab@qatar.net.qa>	الجهاز الأعلى للرقابة في روسيا
desautld@oag-bvg.gc.ca and http://www.oag-bvg.gc.ca	الجهاز الأعلى للرقابة لكندا	<sgjul@gov.ru>	الجهاز الأعلى للرقابة في سانغافورة
dterroir@ccomptes.fr and www.ccomptes.fr	الجهاز الأعلى للرقابة لفرنسا	ago_email@ago.gov.sg /ago> and <http://www.gov.sg/ago>	الجهاز الأعلى للرقابة في سلوفاكيا
chamber@access.sanet.ge	الجهاز الأعلى للرقابة لجورجيا	<anton.antonicic@racsod.sigov.mail.si>	الجهاز الأعلى للرقابة في جنوب افريقيا
President@cao.gov.lb	الجهاز الأعلى للرقابة في لبنان	<debbie@agsa.co.za> http://www.agfa.co.za	الجهاز الأعلى للرقابة في اسبانيا
usdt@nic.mpt.com.mk	الجهاز الأعلى للرقابة في مقدونيا	<TRIBUNALCTA@bitmailer.net>	الجهاز الأعلى للرقابة في سوريا
palau.public.auditor@palaunet.com	الجهاز الأعلى للرقابة في باليو	<http://www.parbo.com>	الجهاز الاعلى للرقابة في السويد
tonyowe@ntamar.com	الجهاز الأعلى للرقابة في جزر المارشال	int@rrv.se and <http://www_rrv_se>	الجهاز الاعلى للرقابة في سويسرا
catli@pacific.net.ph	الجهاز الأعلى للرقابة في الفلبين	<Balmer@efk.admin.ch>	الجهاز الأعلى للرقابة في تايلاند
ocpr@coqui.net	الجهاز الأعلى للرقابة في بورتوريكو	<oat@vayu.mof.go.th>	الجهاز الأعلى للرقابة في تركيا
julius@controll.gov.sk	الجهاز الأعلى للرقابة في سلوفاكيا	<saybsk3@turnet.net.tr>	الجهاز الأعلى للرقابة في المملكة المتحدة
rp@core.ac-rada.gov.ua	الجهاز الأعلى للرقابة في اوكرانيا	international_nao@gtinet.gov.uk and <http://www.open.gov.uk/nao/home/htm>	الجهاز الاعلى للرقابة للولايات المتحدة الامريكية
saiuae@emirates.net.ae	الجهاز الأعلى للرقابة في الامارات العربية	oil@gao.gov and <http://www.gao.gov>	الجهاز الاعلى للرقابة لأوغندا
crojas@crg.gov.ve and http://www.cgr.gov.ve	الجهاز الأعلى للرقابة في فنزويلا	<tribinc@adinet.com.uy>	الجهاز الأعلى للرقابة في اليمن
		<COCA@Y.NETYE>	مؤسسة المدققين الداخلين
		iia@theiia.org and <http://www.theiia.org>	الاتحاد الدولي للادارة المالية الحكومية
		<http://financenet.gov/icgfm.htm>	الاتحاد الدولي للمحاسبين
		<http://www.ifac.org>	

البرنامج الزمني لاحادث الانتسابي لعام ١٩٩٩

آذار	شباط	كانون ثاني
	الاجتماع السابع عشر للمجلس التنفيذي للإurosai براغ ، جمهورية التشيك ١٢-١١ شباط	
حزيران	يلدر	نيسان
	- اجتماع المجلس التنفيذي للإurosai فيينا ، النمسا ٢٦-٢٧ أيار - المؤتمر السادس للإurosai باريس، فرنسا ٣١ أيار - ٤ حزيران	
أيلول	آب	تموز
مؤتمر الأفروساي بوركينا فاسو (لم يحدد التاريخ بعد) كانون أول	تشرين ثاني	تشرين أول
		مؤتمر المدققين العامين للكومونويثل سن سيتى ، جنوب إفريقيا ١٠-١٣ تشرين أول

ملحوظة رئيس التحرير: يتم نشر هذا البرنامج الزمني لدعم استراتيجية الاتصالات للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وكطريقة لمساعدة أعضاء المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على تخطيط وتنسيق جداول مواعيدهم ، وسوف تتضمن المقالات المنتظمة للمجلة الاحاديث الواسعة المجال الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والاحاديث الإقليمية الواسعة المجال مثل المؤتمرات والجمعيات العمومية واجتماعات المجلس التنفيذي ، ولايمكن بسبب المكان المحدود ادخال الدورات التدريبية الكثيرة والمجتمعات المهنية الأخرى التي تقدمها الأقاليم ، وللحصول على معلومات اضافية ، اتصل بالامانة العامة لكل مجموعة عمل إقليمية

المقالات

- جاجديش ناراغ ، الاجتماع السابع للأسوسيي المنعقد في اندونيسيا ، كانون ثاني ص ٧
هيرمان لاوس كونزاليز ، الاجتماع السابع للولاسيفس المنعقد في سنتياغو ، تشيلي ، كانون ثاني ، ص ١٠
جافيد نظام في الدول النامية ، وجهة نظر مدقق ، كانون ثاني ، ص ١٣
لي جانهاو ، نظام الرقابة الحكومية الصين ، نيسان ص ١٠
جان اوتو جورناليو منتدى المدققين الخارجيين للمنظمات الدولية ، نيسان ص ١٣
الأمم المتحدة تدعو إلى تبني معايير الانتسابي ، تموز ص ٦
هنغ امكروبرت ، ويروس س سولان ، نموذج المقترن للإدارة المالية تموز ص ٨
البيرت اليزون ، السياسي تحفل بالبيوبلي القضي في مؤتمر أقليمي ، تشرين أول ص ٢٢
ارتورو اوين ازوكار ، البرنامج التربوي الأقليمي الطويل الأجل للولاسيفس / برنامج التنمية العالمي

نبذه رفالية

- زامبيا ، كانون ثاني ص ١٨
كوروايتا ، نيسان ، ص ١٥
الارغواي ، تموز ص ١١
المغرب ، تشرين أول من ٢٧

افتتاحيات المجلة

- الإعداد لمؤتمر الانكوساسي السادس عشر ، كانون ثاني ص ١
دور المدقق في تعزيز ممارسة السلطة ، نيسان ص ١
تعزيز الاتصالات من خلال الانترنت ، تموز ١
الفساد يعيق التطور ويضر الفقراء تشرين أول ص ١
انتهاء الانتسابي
اجتماع المجلس التنفيذي الثالث والأربعين يعقد في مونتيفيديو
السكرارية العامة تصدر تصميما ، نيسان ص ١٩
لجنة المعالجة الإلكترونية للبيانات تصدر دليلاً التدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات نيسان ص ١٩
الاباء المؤتمرون تموز ص ١٥
الاجتماع الثالث عشر للأمم المتحدة / الانتسابي يعقد في فيينا ، تموز ص ١٥
مجموعة العمل حول التخصصية ، تموز ص ١٦
اجتماع مجموعة عمل الانتسابي حول الرقابة البيئية ، تموز ص ١٧
صدور وقائع حلقات عمل مؤتمر الانتسابي تموز ص ١٩
انباء اليووروبي ، تموز ص ١٩

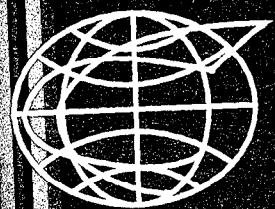
- التفاق مع مشكلة عام ٢٠٠٠ ، تشرين أول من ٣٠
عنوان البريد الإلكتروني للأجهزة العليا للرقابة ، كانون ثاني ص ٢٧ نيسان ص ٢٠ ، تشرين أول ص ٣٠

اباء موجزة

بورتوريكو ، كانون ثاني ص ٥ ، تشرين أول ص ١٤	أيسلندا تشرين أول ص ٨	اليابانيا ، كانون ثاني ص ٣ ، تشرين أول ص ٣
روسيا ، تشرين أول من ١٤	الهند تشرين أول من ٨	الارجنتين ، تشرين أول من ٣
سينت فينسنت و غريناداد ، تشرين أول من ١٥	اسرائيل تشرين أول من ٩	استراليا ، نيسان ص ٣ ، تشرين أول من ٣
المملكة السعودية ، تشرين أول من ١٥	اليابان تموز ص ٤ ، تشرين أول من ٩	البنغالاديش ، تشرين أول من ٣
جمهورية السلوفاك ، تشرين أول من ١٥	الأردن تشرين أول من ٩	الباربادوس ، تموز من ٣
جنوب إفريقيا ، تشرين أول من ١٦	كيراباتي نيسان ص ٦ ، تشرين أول من ٩	بلجيكا ، تشرين أول ، ص ٣
اسبانيا ، نيسان ص ٦ ، تشرين أول من ١٦	كوريا تشرين أول من ١٠	برمودا ، تشرين أول ص ٤
السودان ، تشرين أول من ١٦	لاتفيا تشرين أول من ١٠	البرازيل ، نيسان ص ٣ ، تشرين أول ص ٤
السويد ، نيسان ص ٧	مالديف نيسان ص ٦	الكامبوفون ، نيسان ص ٣
سويسرا ، تموز من ٥ ، تشرين أول من ١٦	مالطا تشرين أول من ١٠	كندا ، نيسان من ٤ ، تموز ، من ٣ ، تشرين أول من ٤
تركيا ، تموز ص ٥	مورثيوس تموز ص ٤ ، تشرين ثاني ص ١٠	تشيلي ، تشرين أول من ٤
اوغندا ، تشرين أول من ١٧	المغرب تشرين أول من ١١	الصين ، تموز من ٣ ، تشرين أول من ٥
الامارات العربية المتحدة تشرين أول من ١٧	نيبال كانون ثاني ص ٥ ، تشرين أول من ١١	كوسตารيكا ، تشرين أول من ٥
الارغواي ، تموز من ٥ ، تشرين أول من ١٨	هولندا تشرين أول من ١١	الدينمارك ، تشرين أول من ٦
فنزويلا ، نيسان ص ٨ ، تشرين أول من ١٨	الترويج تشرين أول من ١٢	مصر ، تشرين أول من ٦
اليمن ، تشرين أول من ١٩	عمان تشرين أول من ١٢	استونيا تموز من ٤
الاتحاد المالي الدولي كانون ثاني ص ٦ ، تشرين أول من ٢٠	الباكستان ، تشرين أول من ١٢	الاتحاد الأوروبي كانون ثاني ص ٣ نيسان ص ٥ ، تشرين أول من ٦
منظمة اوسيف نيسان ص ٨	بنما ، تشرين أول من ١٣	المالايا ، كانون ثاني ص ٤ ، تشرين أول من ٧
الامم المتحدة تشرين أول من ٢١	بابوا نيو غينيا ، تشرين أول من ١٣	هونغ كونغ ، نيسان ص ٥ ، تشرين أول من ٧
برنامج الأمم المتحدة للتنمية من ٦	الفلبين ، تشرين أول من ١٣	هنغاريا ، كانون ثاني ص ٥ نيسان ص ٦
البنك الدولي ص ٩	البرتغال ، تموز ص ٤ ، تشرين أول من ١٤	

INTOSAI

INTOSAI



INTOSAI



Printed on
Recycled Paper